الحدث

ارتفعت حدة الحرب على الجبهة اللبنانية، بعد الاغتيال الذي نفذته إسرائيل أمس الجمعة، في الضاحية الجنوبية لبيروت، مستهدفة قائد «قوة الرضوان» إبراهيم عقيل وقياديين آخرين

غارة إسرائيلية ثالثة على الضاحية

جيش الاحتلال يدّعي قتل الشخصية رقم 2 في حزب الله وقادة آخرين

بيروت ـ **ريتا الجمّال**
حيفا ـ **نايف زيداني**

بعد يومين على موجة التفجيرات التي طاولت أجهزة «بيجر» ووكي توكي تابعة لعناصر حزب الله في لبنان، شنّت الطائرات الإسرائيلية، غارة هي الثالثة من نوعها على الضاحية الجنوبية لبيروت، منذ بدء المواجهات بين الحزب وإسرائيل في 8 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. واستهدفت الطائرات الإسرائيلية، أمس الجمعة، منطقة الجاموس قرب جامع القائم في عمق الضاحية الجنوبية، بثلاث صواريخ. وأعلن جيش الاحتلال في بيان أنه اغتال إبراهيم عقيل «قائد كبار في قيادة منظومة العمليات وقوة الرضوان». وعزّف بيان الجيش عقيل بأنه «رئيس منظومة العمليات لحزب الله والقائد الفعلي لقوة الرضوان وقائد خطة حزب الله لاحتلال الجليل». ونقل موقع أكسيوس الأميركي عن مسؤول إسرائيلي عصراً تأكيد اغتيال كافة قيادات وحدة الرضوان في غارة الضاحية ويقدر عددهم بنحو 20». وادعى البيان أن «عقيل والقادة الذين تمت تصفيتهم من مخططي خطة اقتحام الجليل التابعة لحزب الله والتي كانت تهدف إلى قتل مواطنين مدنيين بشكل مشابه لما نفذته حماس الإرهابية في السابع من أكتوبر» ربما في إشارة إلى ما تردد عن قيام جيش الاحتلال بأسر جثماني قتيلين من حزب الله كانا يحاولان زرع عبوات في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الحدود اللبنانية قبل أيام، وأحدهما يدعى حسين فقيه من بلدة رب ثلاثين جنوبي لبنان، فيما يجري التأكد من هوية العنصر الثاني. بدورها، نقلت وكالة تسنيم الإيرانية عن مصدر مطلع نفيها «الأنباء عن استشهاد العميد محمد رضا فلاح نائب قائد فيلق القدس في الهجوم اليوم في بيروت». وحتى عصر أمس، لم يعلّق حزب الله على الغارة ولم يؤكد أو ينفي اغتيال عقيل والآخرين.

وحتى عصر أمس، كان قد سقط في الغارة 12 شهيداً و69 جريحاً على الأقل، بينهم ثمانية في حالة حرجة، وفق وزارة الصحة اللبنانية. وأكد الدفاع المدني اللبناني انهيار مبنيين في المنطقة السكانية المكتظة. ونقل موقع «الأن» عن مسؤول إسرائيلي قوله «توصلنا إلى أنه لا يمكن تسوية الوضع في الشمال من دون تصعيد»، فيما قال مسؤول إسرائيلي للقناة 11: «الآن لا توجد خطوط حمراء، الهدف هو ملاحقة حزب الله». وقال مسؤول إسرائيلي آخر لصحيفة يديعوت أحرونوت: «نحن في مرحلة جديدة من الحرب، ونواصل ملاحقة حزب الله. نستعد للرد (من قبل الحزب)، وكل شيء على الطاولة». كما أعلن الإسعاف الإسرائيلي رفع حالة التأهب في صفوفه إلى «أعلى مستوى في عموم إسرائيل». وذكر موقع «الأن» العبري، أن «تل أبيب لم تبلغ واشنطن سلفاً بالهجوم على الضاحية لكنها أحاطتها لاحقاً به»، وفقاً لمسؤول إسرائيلي. بدوره، أكد جون كيربي، منسق الاتصالات في مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، أنه «لا علم لنا بشأن إخطار مسبق بخصوص الهجمات الإسرائيلية على بيروت»، مشيراً إلى أنه «ينصح بقوة الأميركيين بعدم السفر إلى لبنان»، رغم تأكيده أنه «لا نؤمن بأن الحرب في لبنان حتمية»، وأن واشنطن منخرطة في محاولة صياغة حل دبلوماسي. وغارة أمس هي الثالثة على الضاحية الجنوبية، بعد غارة أولى في 2 يناير/كانون الثاني الماضي، استهدفت نائب رئيس حركة حماس صالح العاروري، فيما استهدفت الغارة الثانية القائد العسكري الأعلى في صفوف حزب الله، فؤاد شكر، في 30 يوليو/تموز الماضي. وانضم إبراهيم عقيل إلى حزب الله منذ سنوات إنشائه الأولى في ثمانينيات القرن الماضي، وهو من قادة الحزب نادري الظهور الذين يعيشون في الظل، إذ يتعمّد الحزب حجب أخبارهم، ويحيط تحركاتهم بكثير من السرية وإجراءات الحماية لمنع اغتيالهم. وعقيل مدرج على قائمة العقوبات الأميركية، إذ وضعته وزارة الخزانة على لائحة «الإرهابيين الدوليين المدرجين بشكل خاص في 10 سبتمبر/أيلول 2019»، ورصدت مكافأة تصل إلى سبعة ملايين دولار مقابل «الحصول على معلومات تفضي إلى الكشف عن هويته أو مكان وجوده أو إلى اعتقاله و/أو إدانته».

> «أكسيوس»: اغتيال كل قيادات وحدة الرضوان وعددهم نحو 20

> البيت الأبيض: لا نؤمن بأن الحرب في لبنان حتمية

وتقول وزارة الخارجية الأميركية إن «إبراهيم عقيل، المعروف أيضاً باسم تحسين، هو عضو في مجلس الجهاد، وهو أعلى مجلس عسكري تابع للحزب». وتضيف الوزارة أن عقيل كان في ثمانينيات القرن الماضي عضواً رئيسياً في «حركة الجهاد الإسلامي» (التي تعتبرها الوزارة خلية تابعة لحزب الله) التي تبنت تفجير السفارة الأميركية في بيروت في أبريل/نيسان 1983 وقتل فيه 63 شخصاً، وأيضاً تفجير ثكنة مشاة البحرية الأميركية في بيروت، في أكتوبر/ تشرين الأول 1983 الذي تسبب بمقتل 241 عنصراً أميركياً، كما تتهمه السلطات الأميركية بأنه أشرف على عمليات خطف مواطنين أميركيين والمان في لبنان واحتجازهم. وعُدّ عقيل الرقم الثاني في حزب الله، بعد القيادي العسكري الأعلى، فؤاد شكر، الذي اغتيل في 30 يوليو الماضي في بيروت، وفق الإسرائيليين والأميركيين. وذكرت تقارير عدة، أن عقيل تسلّم منصب شكر. وكان لافتاً إعلان وكالة الأنباء الألمانية أن «عقيل أصيب في تفجير البيجر (الثلاثاء الماضي) وسرّح من المستشفى اليوم (أمس الجمعة)».

وحتى قبل غارة الضاحية، كانت الجبهة الحدودية بين لبنان وإسرائيل مشتعلة بشكل غير مسبوق، إذ نفذت مقاتلات الاحتلال أكثر من 70 غارة ليل الخميس ـ الجمعة، بينما وجّه حزب الله أكثر من 200 صاروخ في غضون ساعات باتجاه مواقع ومستوطنات إسرائيلية في الجولان السوري والجليل الفلسطيني المحتل، واستهدف حزب الله، أمس الجمعة، تموضعاً لجنود الاحتلال في موقع المطلة، ومقر قيادة لواء المدرعات 188 التابع للفرقة 36 في ثكنة العليقة (للمرة الأولى منذ بدء المواجهات)، ومقر الكتيبة الصاروخية والمدفعية في ثكنة يواف، ومقر قيادة الجمع الحربي لفرقة الجولان في ثكنة يردن، ومقر الدفاع الجوي والصاروخي في ثكنة كيلع، والقاعدة الأساسية للدفاع الجوي الصاروخي التابع لقيادة المنطقة الشمالية في ثكنة بيريا، ومقر قيادة فرقة الجولان 210 في نفخ، والمقر المستحدث للفرقة 91 في أبيليت هشاحر، ومقر وحدة المراقبة الجوية وإدارة العمليات الجوية في قاعدة ميرون، ومقر الاستخبارات الرئيسية المسؤولة عن الاغتيالات في قاعدة ميشار، ومقر قيادة الفيلق الشمالي في قاعدة عين زيتيم. وطاولت هجمات حزب الله إجراءً واسعة من المواجهات، وقبل الرسالة المصورة، كان ماكرون قد أجرى اتصالين برئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، ورئيس المجلس النيابي اللبناني نبيه بري، معبراً فيها عن قلقه من الوضع في لبنان.

من جهتها، أعربت وزارة الخارجية الروسية، أمس الجمعة، عن قلقها إزاء التطورات في لبنان، محذرة من «عواقب مدمرة» لأي عملية إسرائيلية واسعة النطاق على أمن المنطقة بأكملها. وذكرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، في بيان، أنه «نشعر بقلق بالغ إزاء التطورات الخطيرة في لبنان»، مشيرة إلى أنه «نحن مقتنعون بأن شن عملية عسكرية واسعة النطاق في لبنان ستكون له عواقب مدمرة على أمن الشرق الأوسط بأكمله». سياسياً، استقبل رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، أمس الجمعة، سفيرة الولايات المتحدة في بيروت ليزا جونسون. وقال مصدر مقرّب من ميقاتي لـ«العربي الجديد»، إن «جميع الاتصالات والرسائل التي يتلقاها لبنان تعرب عن دعمها وتضامنها مع الشعب اللبناني، وقلقها إزاء تصاعد التوترات، لكنها في المقابل لم تقدم بعد أي ضمانات لوضع حدّ للعدوان الإسرائيلي». من جهته، أوعز وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عبدالله بوحبيب بتقديم شكوى أمام مجلس الأمن بعد «العدوان الإسرائيلي الإرهابي السيبيراني الذي يرقى إلى جريمة حرب على الشعب اللبناني الأعزل، وما خلّفه من آلاف الضحايا».

وتواصلت ردات الفعل المنددة بتفجير أجهزة اتصالات حزب الله يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين. ووصفت وزيرة الدولة للتعاون الدولي بوزارة الخارجية القطرية، لولوة الخاطر، استخدام «إسرائيل الأجهزة اليومية في أيدي الناس كقنابل موقوتة بأنه كابوس مروّع، لكن الأمر الأكثر رعباً هو الصمت الدولي حول هذا الموضوع». وأضافت على منصة إكس (تويتر سابقاً)، مساء أول من أمس الخميس، أن «رد الفعل الضعيف والمتقاعس من قبل المجتمع الدولي تجاه هجوم البيجر في لبنان أمر مرعب». وأضافت أن الأمر «لا يتعلق الآن بلبنان أو إسرائيل أو غزة، بل يتعلق بالبعد الجديد الذي دخلته الحرب المعاصرة للتو». ومساء أول من أمس الخميس، نشر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، شريطاً مصوراً على منصة إكس (تويتر سابقاً)، أراد أن يكون موجهاً «مباشرة إلى اللبنانيين»، مشيراً إلى أن «المسار الدبلوماسي قائم» وأن «الحرب ليست حتمية». وقال ماكرون: «لا أحد لديه مصلحة في التصعيد. لا شيء، لا مغامرة إقليمية، ولا مصلحة خاصة، ولا ولاء لأي قضية مهما كانت يستحق إثارة صراع في لبنان». من جهتها، أعربت وزارة الخارجية الروسية، أمس الجمعة، عن قلقها إزاء التطورات في لبنان، محذرة من «عواقب مدمرة» لأي عملية إسرائيلية واسعة النطاق على أمن المنطقة بأكملها. وذكرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، في بيان، أنه «نشعر بقلق بالغ إزاء التطورات الخطيرة في لبنان»، مشيرة إلى أنهم «مقتنعون بأن شن عملية عسكرية واسعة النطاق في لبنان ستكون له عواقب مدمرة على أمن الشرق الأوسط بأكمله».

من الغارة الإسرائيلية على الضاحية الجنوبية لبيروت، أمس (محمد عزاقير/رويترز)

استنفار بريطاني

كشفت وزارة الخارجية البريطانية، أمس الجمعة، أن وزير الخارجية ديفيد لامي (الصورة)، ترأس اجتماعاً أمنياً طارئاً للجنة كوبرا (رفع لجنة أمنية بريطانية) بشأن لبنان، وناقش الاستعدادات الجارية في ظل ارتفاع مخاطر حدوث تصعيد، والتأكد من استعداد لندن لأي تصعيد قد يتطلب إجلاء الرعايا البريطانيين. وكان تم وضع الجيش البريطاني في حالة تأهب خلال الصيف لاحتمال إجلاء طارئ للمواطنين البريطانيين من لبنان، بعد توترات سابقة.

رسائل نصية مشبوهة

أعلنت وزارة الاتصالات اللبنانية، أمس الجمعة، أن «عدداً من المشتركين (في شبكة الاتصالات اللبنانية) تلقوا رسائل نصية مشبوهة عبر مزوّد خدمة محلّي» مساء أول من أمس الخميس. وأضافت أنه «على الفور، تم التدقيق في ما حصل وتكوين ملف متكامل أودع لدى الجهات المعنية، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حقّ الفاعلين». وجاء في الرسالة «الى المشتركين الكرام، لا داعي للقلق أو الخوف، فإن جميع خزائننا مليئة لكل مستحق».

«بي.إي.تي.إن.» فجّرت «ووكي توكي» حزب الله

استمرت التحقيقات في ملفي تفجير أجهزة بيجر والووكي ـ توكي في لبنان، يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين، وسط بروز معطيات جديدة في بيروت وجهات دولية

تواصلت التحقيقات اللبنانية والدولية بشأن تفجير أجهزة البيجر والووكي ـ توكي الخاصة بحزب الله يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين. وأفاد مصدر لبناني مطلع على مكونات أجهزة الووكي ـ توكي لوكالة رويترز بأن بطاريات هذه الأجهزة كانت ممزوجة بمركب شديد الانفجار يعرف باسم بي إي تي إن. وذكر المصدر أن الطريقة التي زُرعت بها المادة المتفجرة في البطارية جعلت من الصعب للغاية اكتشافها. وأوضح أن الانفجارات وقعت حتى في الحالات التي كانت فيها حزمة البطارية منفصلة عن بقية الجهاز. وانفجرت هذه الأجهزة الأربعاء الماضي، مودية بحياة 25 شخصاً على الأقل، من عناصر حزب الله. وأظهرت صور لأجهزة الووكي ـ توكي المنفجرة ملصقات مكتوباً عليها «ايكوم» و«اصنع في اليابان». وقالت الشركة إنها أوقفت إنتاج هذا الطراز من أجهزة الاتصال اللاسلكية المستخدمة في الهجوم منذ عقد مضى، وإن معظم الأجهزة التي لا تزال تباع مقلدة.

وقال يوشيكي إينوموتو المدير العام لقسم الأمن والتجارة في شركة ايكوم لـ«رويترز» إنه من المحتمل أن يكون جهاز ايكوم القديم قد عُدّل لصنع قنبلة. وصرح لقناة فوجي التلفزيونية اليابانية أنه من الصعب إدخال جهاز متفجر في الحيز الداخلي الأساسي لجهاز اللاسلكي، نظراً لعدم وجود أي فراغات بين مكوناته الإلكترونية بالداخل، لذا فإن الأرجح هو أنها أدخلت في حزمة البطارية القابلة للفصل.

أما في مسألة تفجير أجهزة البيجر، الثلاثاء الماضي، فكشف مصدران أمنيان لوكالة رويترز أن حزب الله سلم أعضاءه أجهزة بيجر جديدة تحمل علامة «غولد أبولو» قبل ساعات من تفجير الآلاف منها، في إشارة إلى أن الحزب كان على ثقة من أن الأجهزة آمنة. على الرغم من عمليات التفتيش المستمرة للمعدات الإلكترونية لرصد التهديدات. وقال أحد المصدرين إن أحد أعضاء الحزب تلقى جهاز بيجر جديداً الاثنين الماضي، وانفجر في اليوم التالي وهو لا يزال في صندوق التغليف. وقال المصدر الثاني إن جهاز بيجر تسلمه عضو كبير قبل أيام قليلة أدى إلى إصابة أحد مرؤوسيه عندما انفجر. وسقط 12 شهيداً في تفجيرات الثلاثاء.

وأفاد مصدر أمني لبناني لوكالة رويترز في وقت سابق بأن أجهزة البيجر زرعت فيها متفجرات يصعب اكتشافها. وقال مصدر أمني آخر لرويترز إن ما يصل إلى ثلاثة غرامات من المتفجرات كانت مخبأة في أجهزة البيجر الجديدة قبل أشهر على ما يبدو من وقوع الانفجارات.

في سياق التحقيقات في تفجيرات الثلاثاء، استبعدت بلغاريا أي تورط مباشر لشركة «نورتا غلوبال»، التي تتخذ في صوفيا مقراً لها، في إنتاج وتسليم أجهزة بيجر. وقالت وكالة الأمن القومي البلغارية، أمس الجمعة، في بيان: «بعد عمليات التحقق التي أجريت، ثبت بشكل غير قابل للجدل أنه لم يتم في بلغاريا استيراد أو تصدير أو تصنيع أي معدات اتصال مماثلة لتلك التي انفجرت» في لبنان. وأكدت أنه بالإضافة إلى ذلك «لم تقم الشركة ولا صاحبها بمعاملات تتعلق بشراء أو بيع بضائع» أو على صلة «بقانون تمويل الإرهاب».

وكانت الوكالة قد أعلنت، أول من أمس الخميس، أنها تجري تحقيقات بعد مقال نشر على موقع تبليكس المجري، نقلاً عن مصادر مجهولة، مفاده أن شركة نورتا غلوبال المسجلة في بلغاريا استوردت أجهزة البيجر ونظّمت تسليمها لحزب الله. وسجّلت الشركة، التي أسسها النرويجي رينسون يوسي في إبريل/نيسان 2022، عائدات بلغت حوالى 650 ألف يورو العام الماضي في خدمات استشارات إدارية لعملاء خارج الاتحاد الأوروبي، بحسب إقرارها الضريبي الذي اطلعت عليه وكالة فرانس برس. وكانت شركة «غولد أبولو» التايوانية التي وردت علامتها التجارية على هذه الأجهزة قد ألقت، الأربعاء الماضي، مسؤولية التصنيع على شريكتها المجرية BAC Consulting. Kft. بموجب بودابست، والتي لديها ترخيص لاستخدام علامتها التجارية. من جهته، قال وزير الاقتصاد التايواني إن هناك مكونات مستخدمة في صنع آلاف من أجهزة البيجر التي انفجرت يوم الثلاثاء في لبنان لم تُصنع في تايوان. بدوره، أكد رئيس الوزراء التايواني، تشو جونغ تاي، أمس الجمعة، أن «الشركة وتايوان لم تصدرا أجهزة بيجر مباشرة إلى لبنان».

> رويترز: سلّم حزب الله «بيجر» لعناصره قبل ساعات من انفجارها

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

تفجير أجهزة بيجر في بيروت، 18 سبتمبر 2024 (تورغوت آلب بويراز/الأناضول)

الاحتمالات العسكرية لاجتياح إسرائيل لبنان من الجولان

تُطرح فرضيات عدة لاحتمال غزو إسرائيل لبنان براً، ومنها إمكانية الالتفاف على حزب الله من جهة الجولان السوري المحتل، أدناه كلام عسكري لضباط سوريين سابقين

بارِيس ـ **عدنان أحمد**

مع احتدام المواجهة العسكرية بين إسرائيل وحزب الله، وبروز احتمال حصول توغل إسرائيلي بري في جنوب لبنان، أثيرت توقعات وتحليلات باحتمال لجوء إسرائيل إلى محاولة الالتفاف على قوات الحزب من جبهة الجولان السوري المحتل، تجنباً للاصطدام مع البنية التحتية التي بناها الحزب خلال السنوات الماضية في جنوب لبنان. وحتى مع استبعاد هذا الاحتمال، فإن جبهة الجولان قد تتزلق للحرب، في حال تطورت المواجهة بين حزب الله والاحتلال إلى حرب مفتوحة، الأمر الذي سيشكل ضغطاً على النظام السوري للانخراط بالحرب على الرغم من تجنبه ذلك حتى الآن، والتزامه منذ عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي موقف «الحياد». وذكرت بعض التحليلات والقراءات أن العملية البرية الإسرائيلية المحتملة من الجولان ستستهدف الوصول إلى حاصبيا وراشيا والبقاع الغربي، وهي مناطق ليست محسوبة على حزب الله وتضم طوائف متعددة. وكانت هذه المنطقة، وتحديداً منطقة السلطان يعقوب، شهدت معركة في حرب 1982 ضد القوات الإسرائيلية التي تكبدت حينذاك خسائر كبيرة، وسحبت الفصائل الفلسطينية جثث جنود إسرائيليين عُرضت في شوارع مخيم اليرموك قرب دمشق، ما دفع وزير الأمن الإسرائيلي وقتها أرييل شارون لتوعد مخيم اليرموك بالانتقام والخراب.

ومنذ التوقيع على اتفاقية فك الاشتباك بين الجانبين السوري والإسرائيلي عام 1974، حافظت جبهة الجولان على هدوئها المطلق تقريباً، ولم يختلف الأمر بعد اندلاع الاحتجاجات ضد نظام بشار الأسد عام 2011، باستثناء بعض الخروقات البسيطة والتي جرى ضبطها برعاية روسية في 2018. وتعهدت روسيا بسحب الأسلحة الثقيلة وإبعاد الميليشيات الموالية لإيران عن خط فك الاشتباك، من دون أن يمس ذلك الضربات الإسرائيلية في سورية والتي استهدفت غالباً مواقع إيران وحزب الله في سورية. وقاوم الأسد ضغوطاً من إيران وحزب الله لفتح جبهة الجولان بعد حرب غزة، على الرغم من حدوث بعض الإطلاقات لصواريخ أو طائرات مسيّرة سقطت في أماكن مفتوحة بالجولان.

وقال المحلل السياسي محمد جزار، لـ«العربي الجديد»، إن سياسة النظام في سورية، منذ عهد حافظ الأسد، كانت تقوم على عدم ممارسة دوره في «محور المقاومة» مباشرة، بل عبر الوكلاء من خلال دعم حركات المقاومة الفلسطينية أو حزب الله، لكن مع اندلاع الثورة السورية عام 2011، فقد النظام في دمشق الكثير من أوراقه الإقليمية، وانتقلت القيادة في محور المقاومة إلى ايران التي باتت تتقاسم مع روسيا الهيمنة على سورية نفسها. وأضاف أن هناك دوراً روسياً في ضبط جبهة الجولان وإبعاد الميليشيات التابعة لإيران عن الحدود وفق تفاهمات سابقة بين موسكو وتل أبيب، في إطار حرص روسيا على تجنيب النظام السوري الانزلاق إلى حرب شاملة مع إسرائيل تطيح بمكاسب تدخلها العسكري في سورية. ولفت جزار إلى أن روسيا أقامت نحو 14 نقطة مراقبة على حدود الجولان خلال السنوات القليلة الماضية، بغية ضبط الحدود، فضلاً عن تسيير دوريات عسكرية روسية في المنطقة.

> محمد جزار: روسيا أقامت نحو 14 نقطة مراقبة على حدود الجولان

وحول إمكانية حصول التفاف إسرائيلي على حزب الله من جبهة الجولان، قال العميد المنشق عن جيش النظام، عبد الله الأسعد، لـ«العربي الجديد»، إنه «من غير المستغرب أن تقوم إسرائيل بعملية التفاف من جبهة الجولان، خصوصاً أن لها سوابق في هذا الإطار، إذ توغلت قوات إسرائيلية خلال السنوات الماضية مرات عدة داخل الأراضي السورية في مناطق قرى جبل الشيخ، وقامت بعمليات اختطاف، وفي منطقتي بيرعجم والبريقة، عمدت القوات الإسرائيلية إلى توسيع السياج الحدودي باتجاه الأراضي السورية». وأضاف الأسعد أن «اتجاه الهجوم الرئيسي لجيش الاحتلال حتى الآن هو باتجاه مواقع حزب الله في جنوب لبنان».

وحول حجم القوات السورية الموجودة في القطاع المحتمل أن تتوغل منه القوات الإسرائيلية في حال قررت الالتفاف على حزب الله من الأراضي السورية، أوضح الأسعد، الذي خدم سابقاً في جبهة الجولان، أنه يوجد حالياً لواءان من قوات النظام في تلك المنطقة معروفان باسم «نطاق الحيطة»، وهما اللواء 90 في القطاع الشمالي واللواء 61 في القطاع الجنوبي، وهما لواءا مشاة يخضعان لمراقبة قوات الأمم المتحدة بناء على اتفاقية الفصل لعام 1974. وأوضح أن منطقة الخرق المحتملة هي في قطاع اللواء 90، مشيراً إلى أن هذا اللواء ليس في جاهزية كاملة، ولا تتجاوز جاهزيته 15% من حجم القوات، نتيجة الانشقاقات وتحويل الكثير من عناصر اللواء باتجاه معارك النظام مع المعارضة. إضافة إلى أن الدبابات التي يملكها اللواء قديمة وأغلبها من طرازي «تي 55» و«تي 62»، بينما أغلب الدبابات الحديثة التي بحوزة النظام موجودة لدى الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة بقيادة ماهر الأسد، والفرق المحيطة بدمشق، والمكلفة بحماية النظام، وليس مواجهة عدو خارجي. ولفت إلى وجود نحو لواء من «جيش التحرير الفلسطيني» (قوامه المجندون الفلسطينيون في سورية) الخاضع لجيش النظام السوري في سفوح جبل الشيخ، لكنه تعرض للتآكل أيضاً بعد عام 2011، وهو مجهز بأسلحة فردية خفيفة فقط. وأضاف الأسعد أن إيران وحزب الله حاولا خلال السنوات الماضية إيجاد أرضية عسكرية للعمل ضد إسرائيل من جبهة الجولان، عبر تجهيز نقاط وقواعد عسكرية متعددة، من دون التمركز فيها بغية استخدامها عند الحاجة نقاط ارتكاز ودعم لعمليات ميدانية محتملة. وتركزت تلك الأنشطة في منطقة حضر، وفي التلال على طريق دمشق درعا القديم باتجاه الجولان، حيث أقامت هناك كما يعتقد مراصد ونقاط استطلاع متقدمة. من جهته، آبَد العميد أسعد الزعبي المنشق عن قوات النظام ما قاله الأسعد بشأن عدم جاهزية قوات النظام لصد أي توغل إسرائيلي في منطقة الجولان. وقال الزعبي لـ«العربي الجديد» إن مسرح العمليات في الجولان لا يسمح بالخرق إلا في مناطق محدودة. وأوضح أنه في الخطوط الخلفية توجد فرق النسق الأول، وهي الفرقة العاشرة في قطنا، والفرقة الأولى في الكسوة والفرقة التاسعة في الصنمين والفرقة الخامسة في إزرع والفرقة السابعة في ذاكية، وهذه الفرق من المفترض أن تشكل نصف دائرة إحاطة لمنطقة الجولان، لكن المسألة الأساسية تتعلق بمدى جاهزية هذه الفرق، ولا تتجاوز نسبة الاستكمال في هذه الفرق 40% بسبب الانشقاقات والخسائر.

جنود إسرائيليون في الجولان، 8 مايو 2024 (عمير ليفي/Getty)

الحدث

في موازاة تراجع فرص التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، وحتى استبعاده قبل نهاية ولاية الرئيس الأميركي جو بايدن في يناير المقبل، يحاول الاحتلال من جهته التهرب من مذكرات التوقيف الدولية التي قد تصدر عن المحكمة الجنائية الدولية بحق بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت على خلفية الجرائم المرتكبة في غزة. يأتي ذلك في حين تتواصل المعارك في القطاع، ولا سيما في غزة جنوباً، ووسط سقوط المزيد من الشهداء بالقصف الإسرائيلي على مناطق مختلفة من القطاع

صفقة غزة مؤجلة

الاحتلال يحاول تفادي مذكرات التوقيف الدولية

غزة ـ **العربي الجديد**
حيفا ـ **نايف زيداني**

مع تراجع الحديث عن صفقة لوقف الحرب الإسرائيلية على غزة، بل استبعاد التوصل إليها قبل مغادرة الرئيس الأميركي جو بايدن منصبه في يناير/كانون الثاني المقبل، وفي ظل توجّه الأنظار نحو الجبهة اللبنانية مع تصاعد المواجهة بين الاحتلال وحزب الله، يبدو تركيز الحكومة الإسرائيلية حالياً على منع إصدار مذكرات اعتقال دولية بحق رئيسها بنيامين نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت، على خلفية ارتكابهما جرائم حرب في غزة. وبرز أمس الجمعة تقديم السلطات الإسرائيلية «طعناً رسمياً» في طلب مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية كريم خان إصدار مذكرة اعتقال بحق نتنياهو وغالانت. وكان خان قد طلب من المحكمة في مايو/أيار الماضي إصدار مذكرتي توقيف بحق نتنياهو وغالانت على خلفية الاشتباه بارتكابهما جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في غزة. كما سعى خان أيضاً إلى إصدار مذكرات توقيف ضد كبار قادة «حماس» يحيى السنوار وإسماعيل هنية ومحمد الضيف. وفي أغسطس/آب الماضي، حضّ مكتب خان المحكمة على التحرّك «بشكل عاجل إلى أقصى حد»، مشيراً إلى أن هذه الحالة قانون راسخ».

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلي أورين مارمورستاين، على منصة إكس أمس الجمعة، إن «إسرائيل قدّمت اليوم (أمس) طعنها الرسمي في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية القضائي وفي شرعية طلبات المدعي العام إصدار مذكرتي توقيف بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الدفاع». وأشار مارمورستاين إلى أن خان فشل في «إعطاء فرصة لإسرائيل لممارسة حقّها في التحقيق بنفسها في المزاعم التي أثارها المدعي، قبل المضي قدماً» بطلب إصدار المذكرتين.

وبادرت إسرائيل إلى إجراءين قانونيين منفصلين، في هذا السياق، أوضحت في الأول، أن المحكمة تفتقر إلى أي سلطة في ما يتعلق بالقضية المعنية، بينما عرضت في الإجراء الثاني بالتفصيل، «كيف انتهك المدعي العام بشكل صارخ، دستور المحكمة ومبدأ التكامل، من خلال عدم تصرّفه على النحو المطلوب للسماح لإسرائيل بممارسة حقها في التحقيق في الادعاءات المرفوعة ضدها بنفسها، قبل المضي قدماً في أفعاله. وادّعت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن دولاً مختلفة ذات مكانة، بما في ذلك دول أعضاء في المحكمة، بالإضافة إلى منظمات وخبراء قانونيين من جميع أنحاء العالم، يشاطرون إسرائيل المواقف التي قدّمتها بشأن هذه القضايا. وزعمت أنه «لا توجد ديمقراطية أخرى ذات نظام قضائي مستقل وله احترامه مثل إسرائيل، تلقّت مثل هذه المعاملة التمييزية من المدعي العام. ومع ذلك، تؤكد وزارة الخارجية أن إسرائيل لا تزال ثابتة في التزامها بسيادة القانون والعدالة».

في غضون ذلك، يبتعد أكثر وأكثر الاتفاق لوقف إطلاق النار في غزة في ظل مناورات نتنياهو وإصراره على مواصلة الحرب. وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، نقلاً عن مسؤولين رفيعي المستوى في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع (البنتاغون)، لم تسمهم، أن المسؤولين الأميركيين يعتقدون حالياً أنه من المستبعد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة قبل أن يغادر بايدن منصبه في يناير/ كانون الثاني المقبل. وقالت المتحدثة باسم البنتاغون سابرينا سينغ للصحافيين الخميس قبل نشر التقرير «استطيع أن أقول لكم إننا لا نعتقد أن الاتفاق ينهار».

في السياق، اعتبرت هيئة عائلات المحتجزين الإسرائيليين في غزة، في بيان، مقترح الصفقة الإسرائيلي الذي تم تسليمه للولايات المتحدة وأطلق عليه اسم «صفقة الممر الآمن»، مجرد خدعة من قبل نتنياهو، خصوصاً أنه ينطوي على بنود لا يمكن لحركة حماس الموافقة عليها من قبيل نفي السنوار من غزة. وقالت الهيئة إن «هذه خدعة هدفها إفشال المبادرة الأميركية الجديدة لإطلاق سراح المختطفين ووقف الحرب في غزة». وأوضحت أن «غالبية سلسلة طويلة من الصفقات التي نسفها نتنياهو وشركاؤه (في الائتلاف الحاكم) وتثبت مرة أخرى، أن نتنياهو قرر التخلي عن المختطفين. هذا انهيار أخلاقي وقيمي لم يسبق له مثيل منذ قيام الدولة».

وكانت إذاعة «كان ريشت بيت» العبرية قد أفادت أمس الأول الخميس، بأن دولة الاحتلال الإسرائيلي سلّمت الولايات المتحدة مقترح صفقة جديداً مع «حماس»، يشمل إطلاق سراح جميع المحتجزين الإسرائيليين في غزة دفعة واحدة مقابل ممر آمن لخروج السنوار وكل من يودّ مرافقته من القطاع وتحرير أسرى فلسطينيين، بالإضافة إلى نزع سلاح القطاع وتطبيق آلية حكم جديدة في غزة وإنهاء الحرب.

وبحسب الإذاعة، التقى غالانت هيرش عدداً من عائلات المحتجزين الإسرائيليين، وأطلعهم على المقترح الجديد. وقال هيرش في اللقاء إن المقترح عُرض خلال لقاءاته في الأسبوع الماضي مع مسؤولين أميركيين في هيرش (منسق شؤون الأسرى والمفقودين الإسرائيليين) اختار مرة أخرى التلاعب في حين تتخلى حكومة نتنياهو عن 101 مختطف ومختطفة في أنفاق الموت التابعة لحماس، يعمل هيرش من وراء ظهر فريق التفاوض، ويحبط مبادرة دولية لإعادة جميع المختطفين إلى ديارهم». كما اعتبرت الهيئة أن «هذه العملية المخادعة، تنضم إلى سلسلة طويلة من الصفقات التي نسفها نتنياهو وشركاؤه (في الائتلاف الحاكم) وتثبت مرة أخرى، أن نتنياهو قرر التخلي عن المختطفين. هذا انهيار أخلاقي وقيمي لم يسبق له مثيل منذ قيام الدولة».

وكانت إذاعة «كان ريشت بيت» العبرية قد أفادت أمس الأول الخميس، بأن دولة الاحتلال الإسرائيلي سلّمت الولايات المتحدة مقترح صفقة جديداً مع «حماس»، يشمل إطلاق سراح جميع المحتجزين الإسرائيليين في غزة دفعة واحدة مقابل ممر آمن لخروج السنوار وكل من يودّ مرافقته من القطاع وتحرير أسرى فلسطينيين، بالإضافة إلى نزع سلاح القطاع وتطبيق آلية حكم جديدة في غزة وإنهاء الحرب.

وبحسب الإذاعة، التقى غالانت هيرش عدداً من عائلات المحتجزين الإسرائيليين، وأطلعهم على المقترح الجديد. وقال هيرش في اللقاء إن المقترح عُرض خلال لقاءاته في الأسبوع الماضي مع مسؤولين أميركيين في القاهرة، الأربعاء الماضي، والتي أكد خلالها «ترحيب الولايات المتحدة بالخطوات التي اتخذتها مصر خلال العام الماضي في مجال حقوق الإنسان، والإفراج عن المعتقلين، والمضي قدماً في جهود إصلاح الحبس الاحتياطي، وحل القضايا المتعلقة بحظر السفر وتجميد أصول موظفي المنظمات غير الحكومية». وقال: «أقر كلانا بالخطوات الإضافية التي تعتزم مصر اتخاذها، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ إصلاحات قانون العقوبات، ومواصلة العفو عن السجناء والمحتجزين والإفراج عنهم، وضمان تمكين الصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وجميع المصريين من التعبير عن أي خلافات بحرية».

المصالح الأميركية

وأضاف بلينكن أن «هناك مصلحة قوية من جانب الحزبين (الديمقراطي والجمهوري) بالكونغرس الأميركي في رؤية مصر تواصل إحراز التقدم، واحترام الحريات الأساسية وحمايتها من شأنه أن يعزز الشراكة بين بلدينا».

وفي التعليق على ذلك، قال الناشط السياسي رامي شعث، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الولايات المتحدة لا تهتم بشكل حقيقي بقضية حقوق الإنسان في مصر، وكل همها هو توسيع مساحة هيمنتها على القرار المصري كما باقي الدول العربية»، مضيفاً أن «ملف حقوق الإنسان لدى صانع القرار الأميركي هو أداة تُستخدم فقط في الدعاية السياسية ولكنها غير حقيقية». وحول مدى تغير أولويات الحوار الاستراتيجي المصري الأميركي، اعتبر الباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية عمار فايد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «بالنسبة لمصر، فإن الولايات المتحدة هي القوة الدولية الرئيسية، والأكثر تأثيراً في شؤون المنطقة. هذا ما عبّر عنه الرئيس السابق محمد أنور السادات منذ السبعينيات، قائلاً إن 99% من أوراق اللعبة في يد أميركا. السياسة المصرية بعد ذلك لا يبدو أنها تحررت من هذه النظرة حتى لو لم تكن سعيدة بهذه الهيمنة». وتابع فايد: «العلاقة مع الولايات المتحدة لا تضمن فقط البيت الأبيض ووزارة الخارجية. ميدانياً، تواصلت المعارك في رفح جنوبي قطاع غزة أمس، وسط سقوط المزيد من الشهداء في مناطق متفرقة جراء استمرار القصف الإسرائيلي. وأفادت وكالة رويترز أمس نقلاً عن سكان أن الدبابات الإسرائيلية توغلت في المنطقة الشمالية الغربية من رفح بدعم من الطائرات. وسُمع دوي إطلاق نار كثيف وانفجارات في المناطق الشرقية من المدينة، حيث فجرت القوات الإسرائيلية عدة منازل.

في خانيونس جنوبي قطاع غزة أمس (دعاء البار/الأناضول)

«وول ستريت»: من المستبعد التوصل إلى اتفاق قبل مغادرة بايدن

معارك في رفح والاحتلال يفجر منازل في المنطقة

في المقابل، أعلنت «كتائب القسام» في بيان على «تليغرام» أن مقاتليها «يخوضون اشتباكات ضارية مع قوات العدو المتوغلة شرق حي التنور بمدينة رفح». كما قالت إن مقاتليها تمكنوا من استهداف قوة إسرائيلية تحصنت داخل أحد المنازل شرق حي التنور بقذيفة مضادة للتحصينات وقذيفة مضادة للأفراد، وأوقعوا أفرادها بين قتيل وجريح. وأضافت: «تم رصد هبوط الطيران المروحي لإخلائهم (القتلى والمصابين)». كما ذكرت الكتائب أنها استهدفت «دبابة صهيونية من نوع «ميركافاه» بقذيفة «الياسين 105» شرق حي التنور». بالتوازي، ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» نقلاً عن مصادر محلية أنه تم انتشال 8 شهداء و4 إصابات جراء غارة جوية إسرائيلية استهدفت منزلاً في منطقة تل النويري غرب مخيم النصيرات وسط القطاع. كما استشهد ستة آخرون في غارة جوية على منزل في مدينة غزة. وفي بلدة بيت حانون في الشمال، قال مسعفون إن ضربة إسرائيلية لسيارة قتلت وأصابت عدداً من الفلسطينيين. في هذا الوقت، جددت دول مجلس التعاون الخليجي إدانتها بشدة العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، والاستهداف المتعمد للمدنيين وتهجيرهم القسري والاعتداءات على الضفة الغربية، داعية المجتمع الدولي إلى ممارسة كل الضغوط اللازمة على إسرائيل لوقف عدوانها فوراً والامتثال لموجباتها وفق القانون، بما يسمح للشعب الفلسطيني بالتمتع بكل حقوقه المشروعة، ولا سيما الحق في تقرير المصير. جاء ذلك في البيان الذي ألقته مندوبة قطر الدائمة بجنيف، هند عبد الرحمن المفتاح، نيابة عن دول مجلس التعاون، خلال الدورة السابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان بجنيف.

لا تأييد لإقالة غالانت

أظهر استطلاع جديد للرأي نشرته صحيفة معاريف العبرية أمس الجمعة أن 52% من الإسرائيليين يعارضون إقالة وزير الأمن يوآف غالانت (الصورة)، فيما 24% أيدوا إقالته. في سياق آخر، أشار الاستطلاع إلى أنه «لو جرت انتخابات اليوم فإن حزب الليكود سيحصل على 24 من مقاعد الكنيست الـ120، فيما سيحصل حزب معسكر الدولة المعارض برئاسة بيني غانتس على 21 مقعداً، أما حزب هناك مستقبل برئاسة زعيم المعارضة يئير لبيد فيحصل على 15 مقعداً».

متابعة

شهيد في قلنديا... وتمثيل بجثث قباطية

استشهد فلسطينيّ في مخيم قلنديا، فيما ارتفع عدد شهداء قباطية في جنين إلى سبعة، يحتجز الجيش الإسرائيلي جثامين أربعة منهم

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**
رام الله ـ **سامر خويرة**

قمع الاحتلال الإسرائيلي، أمس الجمعة، المسيرة الأسبوعية المنددة بالاستيطان في بلدة بيتا جنوب مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية، حيث قتل جنود إسرائيليون شهداء في قباطية، وبين سبعة شهداء سقطوا في العدوان على البلدة أول من أمس الخميس، احتجز الاحتلال جثامين الأربعة الآخرين، كما شيّع مخيم قلنديا، شمالي القدس المحتلة، شهيداً سقط أمس برصاص الاحتلال في المخيم، لترتفع حصيلة الشهداء في الضفة بما فيها القدس المحتلة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إلى 715 شهيداً بينهم 160 طفلاً وعشر نساء وتسعة مسنين، وفق وزارة الصحة الفلسطينية.

وأعلنت محافظة القدس، أمس، عن استشهاد الشاب ياسر رائد فايز امطير من مخيم قلنديا، الذي أطلقت قوات الاحتلال الرصاص عليه صباح أمس، خلال اقتحامها حي المطار في المخيم. وقالت مصادر محلية إن القوات الإسرائيلية اقتحمت، فجر أمس، عدة أحياء في بلدة قلنديا ومخيمها، ودهمت عدة منازل. وأشارت إلى أن جنود الاحتلال أطلقوا الرصاص الحي مباشرة صوب عدد من الشبان، ما أدى إلى إصابة الشاب امطير بجروح حرجة في البطن.

في موازاة ذلك، شيّع فلسطينيون، وسط حضور جماهيري حاشد، قبل ظهر أمس، جثامين ثلاثة شهداء، هم شادي سامي زكارنة (انتُشلت جثمان من مبنى دمره الاحتلال) ومصطفى فيصل زكارنة ومحمد عمر كميل، في مسقط رأسهم في بلدة قباطية، جنوبي جنين شمالي الضفة الغربية، بعد ساعات من استشهادهم على أيدي قوات الاحتلال. واستشهد سبعة شبان فلسطينيين، أول من أمس، خلال اقتحام قباطية الذي تخلله قصف مركبة وإطلاق رصاص وقنابل إنيرغا حارقة، كان بينهم الشهداء الثلاثة الذين جرى تشييع جثامينهم، بينما احتجز الجيش الإسرائيلي جثامين أربعة شهداء هم فادي جودت حنايشة، ومحمد خالد أبو الرب وعمر حمزة أبو الرب، وأحمد ماهر زكارنة. ووثّقت مقاطع فيديو انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي تمثيل جنود الاحتلال بجثامين محمد وعمر أبو الرب، وأحمد زكارنة، إذ خاض الثلاثة، على مدار عشر ساعات كاملة، معركة غير متكافئة مع القوات الإسرائيلية التي حاصرتهم في منزل مكون من طابقين، وقصفته بقذائف إنيرغا حارقة، قبل أن يتمكنوا من الصعود إلى سطح البناية والاشتباك مجدداً مع تلك القوات إلى أن استشهدوا. لكن الأبشع كان التمثيل بجثامينهم بعد إلقائها من أعلى البناية إلى أسفل. ووثقت الكاميرات تنكيل جنود الاحتلال بجثامين الشهداء وإلقائهم من السطح بعد تفجير جثامينهم، وفق الطبيب الميداني مجاهد نزّال الذي كان ضمن الطواقم الإسعافية. وأضاف نزّال، لـ«العربي الجديد»، أن «صوت الانفجار الذي سمع في كافة أرجاء قباطية كان ناتجاً عن تفجير الاحتلال قنبلة زرعها بين جثامين الشهداء الثلاثة، ومن ثم جرى التنكيل بهم ورميهم من على سطح المنزل، قبل استقدام جرافة عسكرية نكلت بجثامينهم أيضاً قبل احتجازها ونقلها إلى جهة مجهولة».

وأشار نزّال إلى أن العدوان الذي بعد الأوسع على قباطية منذ سنوات طويلة، خاصة بالنهار، أسفر عن استشهاد سبعة من أبناء البلدة، ثلاثة منهم في الاشتباك ورابع وهو ابن صاحب المنزل وجد جثمانه بعد انسحاب الاحتلال، وشهيد في قصف مسيّرة مركبة، واثنان آخران في مواجهات مع جنود الاحتلال داخل قباطية. في حين أصيب ما لا يقل عن 15 آخرين، كما عملت جرافات الاحتلال على تخريب طرق داخلية. وبحسب رواية الاحتلال، فقد أعلن الجيش الإسرائيلي، في بيان، أنه «خلال نشاط مشترك للجيش وجهاز الأمن العام (الشاباك) أمس الخميس (أول من أمس) في قباطية، قضى جنود وحدة دوفدفان على أربعة مسلحين خلال تبادل لإطلاق النار». وأضاف أن القوات «صادرت ثلاث قطع سلاح ووسائل قتالية أخرى عُثر عليها على أجساد المسلحين الذين جرت تصفيتهم». وادعى أنه رصد «عدداً من المسلحين الذين أطلقوا النار» باتجاه قواته، وأنه «بناء على توجيه من جهاز الأمن العام والقوات في الميدان، أغارت قطعة جوية (مسيّرة) تابعة لسلاح الجو على السيارة التي كان فيها المسلحون لتقضي على ثلاثة منهم». وقال الجيش الإسرائيلي إن من بين الشهداء خلال الغارة شادي زكارنة، الذي ادعى أنه «قائد المجموعة المسلحة في قباطية، المسؤول عن توجيه وتنفيذ عمليات معادية في منطقة شمال الضفة الغربية». وذكر بيان جيش الاحتلال أنه «خلال النشاط، اعتقلت القوات سبعة مطلوبين يُشتبه في ضلوعهم في ارتكاب عمليات».

خلال تشييع الشهداء الثلاثة في قباطية أمس (عصام ريماوي/الأناضول)

قمع الاحتلال المسيرة الأسبوعية المنددة بالاستيطان في بيتا

على صعيد آخر، قال الهلال الأحمر الفلسطيني إن طواقمه تعاملت، أمس، مع إصابة طفل عمره 11 عاماً نتيجة تعرضه للاعتداء بالضرب من قبل مستوطنين في بلدة زعترة في بيت لحم. وفي الأثناء، اندلعت مواجهات، بعد ظهر أمس، بين شبان فلسطينيين وقوات الاحتلال عقب قمعها مسيرة سلمية رافضة إقامة بؤرة استيطانية على أراضي جبل صبيح من أراضي بلدة بيتا، جنوبي نابلس. وأكدت مصادر محلية أن قوات الاحتلال اقتحمت محيط جبل صبيح بالتزامن مع أداء أهالي بيتا صلاة الجمعة على أراضي منطقة تلة نمر بمحاذاة جبل صبيح، فيما حاول الأهالي الانطلاق بمسيرة باتجاه الجبل رفضاً لإقامة بؤرة أفيتار الاستيطانية هناك، لكن قوات الاحتلال قمعت المسيرة. إلى ذلك، طاولت الاقتحامات، التي تخللتها اعتقالات في صفوف الفلسطينيين أمس، قرية إماتين شرقي قلقيلية، وأحياء عدة من مدينة نابلس، وقرية التوانة بمسافر يطا، وبلدتي السموع والظاهرية جنوبي الخليل.

تقرير

الحوار الاستراتيجي المصري الأميركي الـ26

جاءت النسخة الأحدث للحوار الاستراتيجي المصري الأميركي مرتبطة بسياقات أمنية بالنسبة لواشنطن، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعد مرور نحو 26 عاماً على انطلاق الحوار الاستراتيجي المصري الأميركي، ظل المحور الأمني متربعاً على عرش أولويات هذا الحوار من ناحية واشنطن. وعلى الرغم من اتفاق الطرفين على تحديد محاور أخرى للحوار منذ انطلاقه، منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلا أن الجانب الأمني طغى على بقية الجوانب، وهو ما تمثل أخيراً في تغاضي الإدارة الأميركية عن مسألة حقوق الإنسان في مصر لصالح باقي القضايا الأمنية، إذ أقرت واشنطن حزمة المساعدات العسكرية المقدمة لمصر بموجب بروتوكول 1982، المقدرة بمليار و300 مليون دولار، من دون حسم أي مبالغ منها.

تطورات الحوار الاستراتيجي المصري الأميركي

وشهدت مباحثات وزير الخارجية أنتوني بلينكن في القاهرة في الأسبوع الحالي مطالب ضمن الحوار الاستراتيجي المصري الأميركي بشأن المزيد من التحسينات في حالة حقوق الإنسان. وهو الأمر الذي تعامل معه المسؤولون المصريون باعتباره «روتينياً» يجب على الوزير الأميركي طرحه وتسجيله ضمن المباحثات، لعدم التعرض للمساءلة في الكونغرس. الشعور المصري بالأمان من ناحية الإدارة الأميركية، رسخته تصريحات بلينكن في المؤتمر الصحافي المشترك مع نظيره المصري بدر عبد العاطي في القاهرة، الأربعاء الماضي، والتي أكد خلالها «ترحيب الولايات المتحدة بالخطوات التي اتخذتها مصر خلال العام الماضي في مجال حقوق الإنسان، والإفراج عن المعتقلين، والمضي قدماً في جهود إصلاح الحبس الاحتياطي، وحل القضايا المتعلقة بحظر السفر وتجميد أصول موظفي المنظمات غير الحكومية». وقال: «أقر كلانا بالخطوات الإضافية التي تعتزم مصر اتخاذها، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ إصلاحات قانون العقوبات، ومواصلة العفو عن السجناء والمحتجزين والإفراج عنهم، وضمان تمكين الصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وجميع المصريين من التعبير عن أي خلافات بحرية».

المصالح الأميركية

وأضاف بلينكن أن «هناك مصلحة قوية من جانب الحزبين (الديمقراطي والجمهوري) بالكونغرس الأميركي في رؤية مصر تواصل إحراز التقدم، واحترام الحريات الأساسية وحمايتها من شأنه أن يعزز الشراكة بين بلدينا».

وفي التعليق على ذلك، قال الناشط السياسي رامي شعث، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «الولايات المتحدة لا تهتم بشكل حقيقي بقضية حقوق الإنسان في مصر، وكل همها هو توسيع مساحة هيمنتها على القرار المصري كما باقي الدول العربية»، مضيفاً أن «ملف حقوق الإنسان لدى صانع القرار الأميركي هو أداة تُستخدم فقط في الدعاية السياسية ولكنها غير حقيقية». وحول مدى تغير أولويات الحوار الاستراتيجي المصري الأميركي، اعتبر الباحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية عمار فايد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «بالنسبة لمصر، فإن الولايات المتحدة هي القوة الدولية الرئيسية، والأكثر تأثيراً في شؤون المنطقة. هذا ما عبّر عنه الرئيس السابق محمد أنور السادات منذ السبعينيات، قائلاً إن 99% من أوراق اللعبة في يد أميركا. السياسة المصرية بعد ذلك لا يبدو أنها تحررت من هذه النظرة حتى لو لم تكن سعيدة بهذه الهيمنة». وتابع فايد: «العلاقة مع الولايات المتحدة لا تضمن فقط الدعم العسكري المستمر منذ أكثر من أربعة عقود، ولكنها أيضاً تضمن لمصر الوصول للدعم الاقتصادي الغربي الذي يمثل أولوية اقتصادية لمصر، خصوصاً في السنوات العشر الأخيرة، والمتوقع أن يستمر. النفوذ الأميركي على المؤسسات الغربية المانحة يظل جوهرياً لتأمين احتياجات مصر من التمويل الأجنبي والدعم الاقتصادي».

مصر شريكة أمنية لأميركا

وأضاف فايد: «أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن مصر تمثل شريكاً أمنياً جوهرياً في المنطقة، وهو ما يمثله تصنيف حليف من خارج (حلف شمال الأطلسي) ناتو. كما أن الدعم المقدم لمصر يرتبط بأحد أهم أولويات أميركا في المنطقة وهو ضمان أمن إسرائيل. وخلال حرب غزة الراهنة يمكن الجزم أن النظرة الكلاسيكية للمعونة العسكرية لمصر باعتبارها جزءاً من ضمانات أمن إسرائيل عادت بصورة كبيرة، وهو ما عبّر عنه بلينكن حين برّر عدم اقتطاع أي جزء من المعونة هذا العام بدور مصر في حرب غزة». وأشار الباحث إلى أن «القاهرة خلال السنوات الماضية طوّرت علاقاتها مع كل من الصين وروسيا، لكن هذا التطور ما زال بعيداً عن التأثير في طبيعة الشراكة مع الولايات المتحدة، بل إن جزءاً من هذا التطور هو مجرد جهد للضغط على الولايات المتحدة لتعزيز تلك الشراكة». وانطلق الحوار الاستراتيجي المصري الأميركي عام 1998، ليشكل منصة حيوية لتعزيز التعاون الثنائي في مجالات متعددة، منها السياسة والاقتصاد والأمن. وشهدت هذه العلاقة تطورات ملحوظة على مدى 25 عاماً. ويتم تنظيمه عادةً على مستوى وزراء الخارجية أو ممثلين رفيعي المستوى. ويأتي «التعاون الأمني» على رأس المحاور الأساسية للحوار الاستراتيجي، فقد عملت الدولتان على تعزيز القدرات العسكرية المصرية وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وهو ما ساهم في مواجهة «التحديات الأمنية المشتركة، مثل الإرهاب والتهريب» بحسب الخطاب الرسمي للطرفين. ومقابل ذلك جاءت «التنمية الاقتصادية»، حيث قدمت الولايات المتحدة دعماً اقتصادياً لمصر من خلال برامج مساعدات واستثمارات.

انطلق الحوار الاستراتيجي المصري الأميركي عام 1998

بلينكن وعبد العاطي في القاهرة، 18 سبتمبر 2024 (إيفلين هوكستاين/ فرانس برس)

مقتل قيادي من «حزب الله» العراقي في دمشق

أعلنت كتائب حزب الله العراقية، في بيان أمس الجمعة، أحد أبرز القصائل الناشطة في العراق الموالية لإيران، مقتل أحد مستشاريها الأمنيين، أبو حيدر الخفاجي، بضربة إسرائيلية، فجر أمس، في دمشق، مؤكدة أنها ستواصل دعمها لغزة. واستهدفت الغارة الإسرائيلية مقراً للجماعة المسلحة على مسافة خمسة كيلومترات من مقام السيدة زينب، إذ تحدث المرصد السوري لحقوق الإنسان في وقت سابق عن مقتل قيادي في الكتائب، ليعود ويؤكد لاحقاً أنه محمد علي الخفاجي الملقب بـ«أبو حيدر». وأضاف أنه «مسؤول عن عمليات إطلاق الطائرات المسيّرة من البادية السورية باتجاه الجولان السوري المحتل، وقد جرى استهدافه خلال طريقه باتجاه استراحة يملكها تقع قرب مقر عسكري يتبع له على طريق السيدة زينب – مطار دمشق الدولي، ما أدى لمقتله وإصابة مرافقه بجراح».

(العربي الجديد)

أكثر من مائة تظاهرة مغربية دعماً لفلسطين ولبنان

خرج الآلاف من المغاربة للتظاهر عقب صلاة الجمعة، أمس، في عشرات المدن بمختلف أنحاء البلاد، دعماً للشعبين الفلسطيني واللبناني، وللمطالبة بوقف جرائم الإبادة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وقال الكاتب العام لـ«الهيئة المغربية لنصرة قضايا الأمة»، محمد الرياحي الإدريسي، لـ«العربي الجديد»، إنه في سياق التفاعل مع الدعوة التي أطلقتها الهيئة المغربية في «جمعة طوفان الأقصى 50»، تحت شعار «فرحنا بمولد نبينا وتحريراً لمسراه»، أعلنت «58 مدينة مغربية خروجها في أكثر من مائة تظاهرة استمراراً في الدعم الشعبي المغربي لأهل فلسطين».

(العربي الجديد)

الوجود الأميركي في المنطقة أكبر مما كان ليلة قصْف إيران إسرائيل

قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، باتريك رايدر (الصورة)، أمس الجمعة، إن الوجود العسكري الأميركي بمنطقة الشرق الأوسط أكثر كثافة منه في ليلة الهجوم الذي شنته إيران على إسرائيل في إبريل/نيسان الماضي، رداً على استهداف القسم القنصلي بسفارة طهران لدى دمشق. وقال رايدر لهيئة البث الإسرائيلية إن واشنطن «قتّعنة بأن الدبلوماسية هي أفضل وسيلة لخفض التوتر مع لبنان. واستدرك إن «الوجود (العسكري) الأميركي في المنطقة (الشرق الأوسط) أكثر كثافة من ليلة الهجوم الإيراني على إسرائيل في إبريل». وأضاف أنه كانت لبلاده مخاوف بشأن احتمال نشوب صراع إقليمي أوسع منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لافتاً إلى أن واشنطن عملت جاهدة لمنع نشوبه، وأنها مستمرة بالتركيز على ذلك. وبحسب هيئة البث الإسرائيلية، فإن «احتمال أن تشن طهران هجوماً رداً على الهجمات التي تعرضت لها قوات إيرانية الأسبوع الحالي كجزء من تفجيرات اللاسلكي هو أمر يستعد له الأميركيون».

(الأناضول)

ادى انقلاب الحوثيين في اليمن قبل 10 سنوات إلى تمزق الدولة، التي اصبح يتقاسمها طرفان، الحوثيون والحكومة الشرعية، فيما تسبب الانقسام الاقتصادي بتدهور الوضع المعيشي، ما ادى إلى ازمة إنسانية غير مسبوقة في البلد

10 سنوات من انقلاب الحوثيين

الدولة اليمنية مختطفة وممزقة سياسياً واقتصادياً

مسلحون حوثيون في صنعاء، 30 اغسطس 2024 (محمد حمود/Getty)

تعز ـ **فخر العزب**

أسفر انقلاب الحوثيين في اليمن في 21 سبتمبر/أيلول 2014 عن عشرية سوداء على البلاد، إذ فرض واقعاً جديداً، غاب فيه العمل السياسي، وصارت الجماعات والتشكيلات المسلحة هي من ترسم المشهد السياسي في البلاد، في ظل عجز الأحزاب السياسية عن القيام بدورها. بعد عشر سنوات من انقلاب الحوثيين أمسى اليمن منقسماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً أيضاً، فباتت البلاد محكومة من قبل حكومتين وبرلمانين اثنين، تتقاسمان السيطرة على الأرض اليمنية.

الحكومة الأولى معترف بها دولياً، تتخذ من عدن عاصمة لها، ويحكمها مجلس القيادة الرئاسي المكون من ثمانية أعضاء برئاسة رشاد العليمي، والذي تم تشكيله في السابع من إبريل/نيسان 2022 في العاصمة السعودية الرياض بالتوافق بين القوى السياسية اليمنية، حيث انتقلت السلطة بموجب الاتفاق من الرئيس المنتخب عبدربه منصور هادي إلى المجلس الرئاسي. وهناك حكومة أخرى تابعة للحوثيين تحكم من صنعاء باعتبارها سلطة أمر واقع، يقع على رأس هرمها المجلس السياسي الأعلى الذي تم تشكيله في 28 يوليو/تموز 2016 من الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، ويرأسه حالياً مهدي المشاط.

وتشكلت الحكومة المعترف بها دولياً من عدة مكونات وقوى سياسية، أبرزها المجلس الانتقالي الجنوبي الذي تم تشكيله في 2017 ويرأسه عيدروس الزبيدي، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية اليمنية وأبرزها المؤتمر الشعبي العام (الجناح المؤيد للشرعية) والتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، بالإضافة إلى مكونات مناطقية أبرزها مؤتمر حضرموت الجامع. وتحظى هذه الحكومة باعتراف دولي، وتملك تمثيلاً دبلوماسياً في الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، بينما حكومة الحوثيين لا تملك اعترافاً إلا من إيران التي تتبادل معها التمثيل الدبلوماسي. كانت إيران الدولة الوحيدة التي باركت انقلاب الحوثيين حين صرح مندوب مدينة طهران في البرلمان الإيراني، علي رضا زاكاني، المقرب من المرشد الإيراني علي خامنئي، بأن «ثلاث عواصم عربية أصبحت اليوم بيد إيران، وتابعة للثورة الإسلامية»، وإن صنعاء أصبحت العاصمة العربية الرابعة التي باتت في طريقها للالتحاق بالثورة الإيرانية. وتسبب انقلاب الحوثيين باندلاع الحرب في اليمن منذ مارس/آذار 2015، بعد تدخّل التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات. وقدرت الأمم المتحدة عدد ضحايا النزاع في اليمن بنحو 377000 شخص في نهاية عام 2021. وأدت الحرب إلى تمزق البلاد، حيث باتت خاضعة لسيطرة جماعات وكيانات مسلحة، وتتقاسم السيطرة عليها عسكرياً ثلاث قوى رئيسية هي جماعة الحوثيين، والحكومة الشرعية، والمجلس الانتقالي الجنوبي.

وتسيطر جماعة الحوثيين على نحو 25% من مساحة الأراضي اليمنية، إذ تحكم قبضتها على المدن الشمالية بما فيها صنعاء، وهي المناطق الأكثر كثافة سكانياً، حيث يسكنها 75% من سكان اليمن المقدر عددهم بنحو 33 مليون نسمة. ويفرض الحوثيون نفوذهم على صنعاء وذمار والبيضاء وعمران وحجة وإب والحديدة والجوف والمحويت وريمة، ونصف محافظة تعز، والتي تعد أكبر محافظة يمنية بعدد السكان، وأجزاء شاسعة من مأرب، وأجزاء من محافظة الضالع.

في المقابل، تهيمن الحكومة المعترف بها دولياً والقوى التابعة لها على 55% من مساحة الأراضي اليمنية، بما فيها محافظة حضرموت التي تمثل مساحتها ثلث مساحة اليمن، وهي من أبرز المحافظات النفطية، وعلى أجزاء مهمة من مأرب التي تحتوي على آبار النفط ومحطة توليد الكهرباء. كما تتحكم بالمهرة ولحج والضالع، وتتقاسم مع «الانتقالي الجنوبي» السيطرة على أبين، مثلما تتشارك مع الحوثيين النفوذ على محافظة تعز. أما المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي تم تشكيله في 11 مايو/أيار 2017 بدعم إماراتي، ويتبنى فكرة فك الارتباط واستعادة «الدولة الجنوبية» وفق حدود ما قبل وحدة مايو 1990، فيسيطر على مدينة عدن وهي العاصمة المؤقتة للبلاد، وعلى محافظة سقطرى، ويتشاطر مع الشرعية السيطرة على أبين مع أفضلية نفوذه على مدينة زنجبار مركز المدينة، كما

شهدت الحقوق والحريات في اليمن انتكاسة غير مسبوقة

بات 18,2 مليون يمني بحاجة إلى المساعدات الإنسانية

يسيطر على شبوة التي تضم منشأة بلحاف للغاز، وهي أهم منشأة نفطية في البلاد. بالتوازي مع وجود حكومتين وعاصمتين سياسيتين، أدى انقلاب الحوثيين إلى انقسام اقتصادي ومالي ومصرفي، تمثل بوجود بنكين مركزيين أحدهما في صنعاء تابع لحكومة الحوثيين، وبنك مركزي في عدن تابع للحكومة الشرعية. في 2016 اتهم رئيس الوزراء اليمني الأسبق أحمد عبيد بن دغر الحوثيين بنهب خزينة الدولة والاستيلاء على ما تبقّى من أموال الشعب، متهماً إياهم وصالح بنهب أربعة مليارات دولار من الاحتياطي النقدي في البنك المركزي. وشهدت سنوات انقلاب الحوثيين توقف صرف رواتب الموظفين منذ سبتمبر/أيلول 2016، وتوقف تصدير النفط والغاز، ما تسبب بانهيار كبير لسعر صرف العملة الوطنية والتي بلغت 1910 ريالات مقابل الدولار في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، و535 ريالاً مقابل الدولار في مناطق سيطرة الحوثيين، فيما كان سعر الصرف في 2014 يساوي 214 ريالاً مقابل الدولار. وانعكس الانقسام الاقتصادي على أسعار السلع والخدمات التي شهدت ارتفاعاً غير مسبوق، وتراجع النشاط التجاري، والطلب الاستهلاكي، وتدهور الوضع المعيشي، ما تسبب بأزمة إنسانية غير مسبوقة تكشف عن فداحتها الإحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية.

وبحسب منظمة الصحة العالمية، بات 18,2 مليون يمني بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، و17,8 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الصحية، و17 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي، و17,6 مليونا يعانون من سوء التغذية، و7 ملايين شخص بحاجة إلى العلاج والدعم الخاص بالصحة النفسية، و6,1 ملايين شخص يواجهون مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي. وبحسب يونيسف لا يزال هناك قرابة 10 ملايين طفل بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، كما لا يزال أكثر من نصف السكان (18,2 مليون شخص) بينهم 9,8 ملايين طفل، بحاجة إلى الدعم المنقذ للحياة.

ومنذ اندلاع النزاع عام 2015، قُتل أو أُصيب أكثر من 11500 طفل لأسباب مرتبطة به، بما في ذلك مقتل 3900 طفل وإصابة 7600. ويعاني أكثر من 2,7 مليون طفل سوء التغذية الحاد، بينما يشكو 49% من الأطفال دون الخامسة من التقزم أو سوء التغذية المزمن. وتشير تقارير إلى أن أكثر من مليونين و661 ألف طفل يمني في سن التعليم خارج المدارس، بينهم مليون و410 آلاف فتاة، ومليون و251 ألفاً من الذكور. تشكل هذه النسبة نحو ربع عدد الأطفال اليمنيين في سن التعليم المقدّر بـ10,8 ملايين، أي طفل من كل أربعة. وتتحدث «يونيسف» عن أن «الصراع في اليمن أعاق حصول 8,1 ملايين طفل على التعليم، ما يعرّض مستقبلهم للخطر».

وضمن سنوات الانقلاب عرفت الحقوق والحريات انتكاسة غير مسبوقة، إذ أصدرت جماعة الحوثي خمسة أحكام بالإعدام ضد صحافيين، واعتقلت وهجّرت مئات الصحافيين خلال السنوات العشر الأخيرة. وكشفت نقابة الصحافيين اليمنيين في تقرير صادر عنها منتصف العام الحالي، أن 45 صحافياً قُتلوا منذ بدء الحرب في مارس 2015. إضافة إلى ذلك، ما يزال هناك سبعة صحافيين معتقلين لدى مختلف الأطراف، منهم أربعة لدى جماعة الحوثي (هم الصحافي المخفي وحيد الصوفي، والموظف في وكالة سبأ للأنباء نبيل السداوي، والمصور في وكالة يمن ديجتال عبدالله النبهاني، والناشط الإعلامي محمد النابهي). ويوجد صحافيان لدى المجلس الانتقالي الجنوبي، الشريك في الحكومة المعترف بها دولياً، وهما أحمد ماهر وناصح شاكر، إضافة إلى الصحافي محمد قائد المقري المخفي قسراً لدى تنظيم القاعدة بحضرموت منذ أكتوبر/تشرين الأول 2015. وبحسب دراسة ميدانية لنقابة الصحافيين فقد كان في اليمن حوالي 365 وسيلة إعلام، تعمل منها اليوم حوالي 200 وسيلة فيما توقفت 165 وسيلة بسبب الحرب وتأثيراتها. ومن بين 132 صحيفة ومجلة، تعمل 13 صحيفة فقط، وتوقفت 119 صحيفة ومجلة. ومن بين 147 موقعاً إخبارياً، يعمل 114 موقعاً، فيما توقف 33 بسبب الحرب، ناهيك عن حجب غالبية المواقع عن متابعيها داخل اليمن من قبل سلطة الحوثيين.

وعن الوضع القائم، قال أستاذ علم الاجتماع السياسي فؤاد الصلاحي، لـ«العربي الجديد»، إن «الدولة في اليمن مختطفة من جماعات وأحزاب ومليشيات، وبالتالي ما كان سائداً من مؤسسات الدولة تم تجيير وظيفتها لصالح أطراف خاصة. من هنا كان تعميم الفوضى والعبث السياسي، مع تدخّل الخارج الإقليمي والدولي داعماً لكل هذه الجماعات بطرق مختلفة». ولفت الصلاحي إلى أن «غياب الدولة ترتبت عليه اهتزازات أمنية في مختلف المدن، ومعها دب الصراع، بل تم نقله من المدن إلى الريف. ومع مزيد من الأزمات الاقتصادية، تعرض النسيج الاجتماعي للتشوه، ومعه انهارت منظومة القيم الاجتماعية والدينية». وأكد الصلاحي أن الخروج من هذا الأمر الفوضوي لا يكون إلا باستعادة الدولة وظيفتها الإنمائية والأمنية وتعزيز الاستقرار، وهي مسؤولية تتحمّلها النخب السياسية والحزبية وأعوانها، وحال وعيها بهذا الأمر والإعلان عن مشروع وطني سيصطف المجتمع معها لتحقيق إعادة بناء الدولة. أضاف: «لن يعرف اليمن الاستقرار إلا مع ظهور الدولة ونظامها المؤسسي القانوني، ودون ذلك جماعات وأحزاب تبحث عن المحاصصة والغنيمة، والمهمة الأساسية والوطنية اليوم هي العمل السياسي والميداني لإعادة الدولة وتمكينها من وظيفتها القانونية في عموم المجتمع». وأشار إلى أن تدخلات الخارج «قد لا تسمح ببناء دولة قوية، لكن هذا الأمر مرهون بوعي وطني للنخبة السياسية والحزبية، وهو الرهان الأساسي، ومن دون ذلك ستستمر الأزمة طويلاً ومعها غياب الدولة».

من جهتها، قالت الباحثة في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ميساء شجاع الدين، لـ«العربي الجديد»، إن انقلاب الحوثيين على السلطة أدى إلى إغلاق الحياة السياسية، إذ كانت هناك حياة سياسية وأحزاب، وحراك سياسي واجتماعي وصل إلى ذروته في 2011، لكن قضي عليه سواء بالقمع، أو بالانقلاب على مرجعيات العملية السياسية والمتمثلة بالدستور، وما اتفق عليه اليمنيون في الحوار الوطني. وبيّنت شجاع الدين أن الانقلاب على هذه الحياة السياسية خلق حالة انشقاق داخل المجتمع، وقضى على كل الحراك السياسي والاجتماعي، عبر القمع والانقسام الحاصل. وأكدت «غياب مشروع الدولة اليمنية، وهو الغياب القائم حتى في ظل انتقال الحكومة الشرعية إلى العاصمة المؤقتة عدن، وبالتالي ازدهرت الهويات الصغيرة والعصبيات بشكل غير مسبوق، حتى في إطار المحافظة الواحدة أحياناً».

إضاءة

هونغ كونغ تفاقم التوترات الصينية الأميركية

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

ما زال الوضع في جزيرة هونغ كونغ محل توترات بين الصين والولايات المتحدة، إذ حثت بكين واشنطن على التوقف عن «تبييض صور المجرمين» والتدخل بعمل القضاء، في المنطقة الإدارية التابعة للصين، والواقعة على ساحلها الجنوبي. وأعرب المتحدث باسم مكتب مفوض وزارة الخارجية الصينية في هونغ كونغ، كوي جيانتشون، أول من أمس الخميس، عن استيائه الشديد ومعارضته الحازمة لـ«التعليقات غير المسؤولة» التي أدلى بها عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي بشأن دعم المعارض المعتقل جيمي لاي. وقال إن تصرفات بعض الساسة الأميركيين، والتي تشمل دعم المجرمين بشكل صارخ والتدخل في النظام القضائي لمنطقة هونغ كونغ، تنتهك مبدأ القانون الدولي وتُظهر تجاهلاً صارخاً لروح سيادة القانون.

وكان مشرعون أميركيون قد تعهدوا، الأربعاء الماضي، بمواصلة الضغط لإطلاق سراح لاي، إذ وصفته رئيسة مجلس النواب الأميركي السابقة نانسي بيلوسي بأنه «بطل»، فيما قال السناتور الأميركي جيم ريش إنه من الملحّ أكثر من أي وقت مضى أن يدعم المجتمع الدولي لاي بكل الوسائل الممكنة. وألقت شرطة هونغ كونغ القبض على رجل الأعمال والإعلامي البارز جيمي لاي (76 عاماً) في ديسمبر/ كانون الأول 2020، بتهمة التواطؤ مع قوى أجنبية، والتآمر لطباعة وتوزيع مواد تحريضية من خلال صحيفة أبل ديلي الشعبية (في هونغ كونغ) التي أُغلق مكتبها. ليصبح أبرز شخص اعتقل من قبل السلطات بموجب قانون الأمن القومي الذي فرضته الصين في العام نفسه لإحكام سيطرتها على الجزيرة. ووفق القانون الجديد فإن أي نشاط مناهض للحكومة يعتبر إرهاباً، كما يمنح الرئيس التنفيذي للجزيرة صلاحيات واسعة في مجال اختيار القضاة، وهو ما يتعارض مع القانون الأساسي المعمول به في هونغ كونغ. ودفع القانون، المثير للجدل في حينه، الولايات المتحدة، إلى الإعلان أن هونغ كونغ لم تعد منطقة إدارية مستقلة، وبالتالي سحب الميزة التنافسية الممنوحة لها، بسبب تآكل نظامها الديمقراطي. وكان من أبرز ثمار قانون الأمن القومي بالنسبة للصين تعيين جون لي المسؤول الأمني السابق الموالي لبكين رئيساً تنفيذياً لهونغ كونغ في عام 2022 خلفاً لكاري لام. في أعقاب إقرار قانون الأمن القومي في هونغ كونغ قبل أربع سنوات، شهدت الجزيرة حملة واسعة من الاعتقالات طاولت عدداً كبيراً من النشطاء ومؤيدي الديمقراطية.

وبحسب تقديرات رسمية فقد أجريت 2320 محاكمة منذ تطبيق قانون الأمن القومي، الأمر الذي دفع قوى غربية وساسة وحقوقيين إلى إدانة هذه المحاكمات واتهام الصين بتقويض القضاء في الجزيرة. وكان ممثلون من خمسة محامين مقيمين في المملكة المتحدة قد قدموا استئنافاً، الأسبوع الماضي، إلى الأمم المتحدة بشأن الاحتجاز المطول لجيمي لاي في الحبس الانفرادي. في المقابل، دحضت حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة هذه الادعاءات، قائلة إنه لا توجد أي حقيقة على الإطلاق بأن محاكم الجزيرة تخضع لأي ضغوط سياسية من سلطات الحكومة المركزية في بكين، وإنه ليس هناك أي تراجع في سيادة القانون في هونغ كونغ في ظل قانون الأمن القومي. وتعليقاً على هذا الأمر، قال الباحث في معهد لياونينغ للدراسات السياسية وانغ تشي يوان، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه لا ينبغي الخلط بين الديمقراطية وسيادة القانون. ولفت إلى أن «الأشخاص الذين يحاولون الإضرار بسيادة القانون في هونغ كونغ يقتصرون على أولئك الموجودين في بريطانيا والولايات المتحدة، وبعض وسائل الإعلام المعادية للصين، ولديهم دوافع خاصة لتشويه نزاهة القضاء في الجزيرة واتهام بكين بالتدخل في اختيار القضاة وفرض التشريع». وقال إن «جيمي لاي، بصفته مخططاً ومحرضاً للأنشطة التخريبية في هونغ كونغ، ووكيلاً للقوى المناهضة للصين في الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى، استغل التدخل الأجنبي، وعمل على تقويض النظام السياسي من خلال نشر التصريحات الانفصالية، لذلك نال جزاءه». وأضاف أن «الأجهزة القضائية في منطقة هونغ كونغ تعمل بشكل مستقل وفقاً للقانون، واتخذت إجراءات صارمة ضد الأعمال والأنشطة التي تعرض الأمن القومي للخطر». من جهته، رأى أستاذ الدراسات السياسية السابق في جامعة تايبيه الوطنية جين توي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن أسوأ ما تسبّب به قانون الأمن القومي الصيني، هو إبطال صيغة «دولة واحدة ونظامان»، والتي «تعني احتفاظ الجزيرة بنظام قانون مستقل تماماً، وإن كانت تتبع جمهورية الصين الشعبية كمنطقة إدارية تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي». وأوضح أنه «لا معنى للحديث عن استقلال القضاء في ظل فرض التشريعات الصينية واختيار القضاة والمشرعين وحتى نواب المجالس البلدية، فضلاً عن اختيار الرئيس التنفيذي للجزيرة». وبالتالي، وفق جين توي، فإن جميع الأحكام الصادرة بحق النشطاء، بمن فيهم جيمي لاي الذي يقضي عقوبة بالسجن مدى الحياة، «هي أحكام تعسفية، وهو الأمر الذي أشار إليه القاضي البريطاني جوناثان سومبشن الذي استقال أخيراً من أعلى محكمة في هونغ كونغ».

بكين: تصرفات ساسة أميركيين تنتهك مبدأ القانون الدولي

خلال اعتقال جيمي لاي في هونغ كونغ، أغسطس 2020 (انتوني كوان/Getty)

تقرير

الانقسامات تتمدد في العراق

شُغور رئاسة البرلمان

بات استمرار شغور رئاسة البرلمان في العراق «مريباً»، وكأن هناك تفاهماً ضمنياً على بقاء الوضع على ما هو عليه

بغداد ـ **محمد عماد**

بعد مرور أكثر من عشرة أشهر على شغور منصب رئاسة برلمان العراق، ما زالت التفاهمات غائبة بين القوى والأحزاب السياسية لحسم انتخاب رئيس جديد لخلافة محمد الحلبوسي، وسط تأكيد مراقبين عدم وجود جدية لإنهاء الأزمة المتواصلة، مما دفع إلى استمرار محسن المندلاوي، رئيساً للبرلمان بالوكالة إلى نهاية الدورة البرلمانية الحالية (الخامسة) المقررة نهاية العام المقبل. وقررت المحكمة الاتحادية العليا في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، إنهاء عضوية رئيس البرلمان محمد الحلبوسي وإقالته من رئاسة البرلمان، على خلفية إدانته بتزوير محاضر رسمية، ومنذ ذلك الوقت، اندلعت خلافات بين القوى السياسية المختلفة بشأن اختيار بديل للحلبوسي.

وشهدت جلسة انتخاب رئيس البرلمان العراقي الجديد، التي عُقدت في 18 مايو/أيار الماضي، عراكاً بالأيدي، وأصيب أحد النواب بجرح في رأسه من جراء مشاجرة بين نائبين ينتمي كل واحد منهما إلى حزب يُنافس الآخر للظفر بالمنصب، فضلاً عن شتائم وسباب بين نواب ومحسن المندلاوي، الذي يتولى إدارة رئاسة البرلمان بالوكالة منذ عشرة أشهر، الأمر الذي أفضى إلى تدخّل قوات الأمن لفضّ الشجار، ومغادرة معظم النواب ورؤساء الكتل السياسية قاعة البرلمان، وتأجيل فقرة انتخاب الرئيس حتى إشعار آخر. وقال النائب عن «الإطار التنسيقي» الحاكم في العراق مختار الموسوي، لـ«العربي الجديد»، إنه «على الرغم من مرور أكثر من عشرة أشهر على خلوّ منصب رئيس البرلمان، فالخلافات حتى الآن مستمرة ومتواصلة على اختيار شخصية واحدة لهذا المنصب من قبل الأطراف السياسية السنّية، التي تتحمل هذا التأخير بسبب الصراع في ما بينها».

وأوضح الموسوي أن «الإطار التنسيقي يعاني هو الآخر من انقسام في قضية دعم المرشحين لرئاسة البرلمان، ولهذا يريد من القوى السياسية السنّية تقديم مرشح واحد يمثلها حتى يتم دعمه من دون انقسام، لكن هناك صعوبة في حصول هذا الاتفاق على الرغم من كل الحوارات والمفاوضات والوساطات التي جرت طيلة الأشهر العشرة الماضية». وأضاف النائب عن «الإطار التنسيقي» أن «الحوارات كانت متوقفة بسبب عدم وجود تفاهمات أو نيّة حقيقية لحسم الملف من قبل الأطراف السياسية السنّية، لكن الحوارات خلال اليومين الماضيين بدأت تعود إلى الأروقة السياسية، بدون مؤشرات على تفاهمات حول الأزمة بين القوى السياسية». من جهتها، أكدت نهال الشمري النائبة عن تحالف «العزم»، إحدى القوى العربية السنّية، لـ«العربي الجديد»، استمرار ما وصفته «غياب التفاهم بين القوى السياسية حول أزمة رئيس البرلمان الجديد»، متهمة أطرافاً لم تسمها داخل «الإطار التنسيقي» بـ«تعمُّدها عدم حسم هذا الملف، من أجل الإبقاء على محسن المندلاوي رئيساً للبرلمان حتى نهاية الدورة البرلمانية».

وأضافت الشمري أن «عدم حسم الملف من قبل حزب تقدم، الذي يترأسه الحلبوسي، هو أمر متعمَّد، فهو يريد بقاء المنصب شاغراً حتى نهاية الدورة البرلمانية، خشية بروز شخصية سنّية جديدة تتصدى بدلاً عنه وتعمل على تقويض نفوذه السياسي، فهو لا يريد حتى أن يكون أحد أعضاء حزبه بهذا المنصب». وأوضحت أن «الإطار التنسيقي هو الذي يتحمّل المسؤولية الكاملة عن تأخير حسم انتخاب رئيس البرلمان، فهناك مرشحان اثنان لهذا المنصب، وعليه احترام هذه الترشيحات والذهاب نحو عقد جلسة انتخاب وترك الخيار للنواب، وعدم عرقلة انتخاب رئيس البرلمان بسبب مجاملات وصفقات سياسية». ومرّ أكثر من عشرة أشهر على إنهاء عضوية الحلبوسي وما زالت الخلافات قائمة على اختيار بديل له بين القوى السياسية في العراق على الرغم من كل الوساطات التي أطلقتها أطراف سياسية مختلفة داخل البيت السياسي السنّي، ومن قبل أطراف ضمن تحالف الإطار التنسيقي، وآخرها وساطة زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني.

وعن ذلك، قال أستاذ العلوم السياسية، عصام الفيلي، لـ«العربي الجديد»، إن «ملف انتخاب رئيس البرلمان صعب حسمه في ظل الانقسام السنّي السنّي وكذلك الشيعي الشيعي، فالانقسام كبير والصراع محتدم لمرحلة خطيرة». واعتبر الفيلي أن «هناك أطرافاً سياسية شيعية وكذلك سنّية أيضاً تريد إبقاء الوضع على ما هو عليه حالياً، بعدم انتخاب أي رئيس لمجلس النواب، كما أن هذه الأطراف تريد بقاء المندلاوي، خصوصاً أن لديها مشاريع قوانين تريد تمريرها عبر رئاسة المجلس الحالية، لعدم وجود معارضة لها كون الأغلبية النيابية بيد الإطار التنسيقي والرئاسة الآن أصبحت بيده عبر المندلاوي». وأكد أستاذ العلوم السياسية أن «أزمة رئاسة مجلس النواب خلقت مشاكل سياسية بين أطراف الإطار التنسيقي نفسها، فهي تشهد خلافاً وانقساماً في قضية دعم أي من المرشحين، كذلك زادت الخلاف ما بين الأطراف السياسية السنّية، وربما هذه الصراعات سوف تزداد حدتها مع قرب الانتخابات البرلمانية المقبلة، خصوصاً أن بقاء رئاسة البرلمان بعيدة عن المكون السنّي سوف يخلق مشاكل مجتمعية داخلية لا سياسية فقط».

نهال الشمري: عدم حسم الملف من قبل الحلبوسي أمر متعمَّد

عصام الفيلي: أطراف شيعية وسنّية تريد إبقاء الوضع كما هو

المندلاوي في أنقرة، 17 إبريل 2024 (متين اكتاس/الأناضول)

رصد

حكومة فرنسية بيساري واحد

من المتوقع إعلان تشكيل حكومة فرنسية يمينية جديدة بحلول غد الأحد، في ظل غياب مفاجآت في التشكيلة التي عرضها رئيس الوزراء الجديد ميشال بارنييه

تولد في فرنسا حكومة جديدة غداً بعد مرور أكثر من شهرين من انتخابات برلمانية مبكرة، إذ قال رئيس الوزراء الجديد ميشال بارنييه، مساء أول من أمس الخميس، إنه يجب أن يكون لدى فرنسا حكومة جديدة قبل يوم غد الأحد، وذلك عقب تسليمه مقترح تشكيلته الحكومية للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، تضم 38 وزيراً، 37 منهم من اليمين، وواحد يساري مستقل هو وزير العدل ديدييه ميغو، وهي حكومة تنبثق عن انقلاب ضمني على نتائج الانتخابات التي فاز تحالف اليسار (الجبهة الشعبية الجديدة) بغالبية نوابها في يوليو/تموز الماضي.

وبينما لا توجد مفاجآت كبيرة في المقترح أو دخول أسماء كبيرة إلى الحكومة، من المقرر أن يكون هناك وزراء جدد لحقائب الخارجية والاقتصاد والداخلية، مع الإبقاء على اسم وزير الدفاع سيباستيان ليكورنو فقط من بين الحقائب الرئيسية. وقال مصدر مقرب من حزب ماكرون «الجمهورية إلى الأمام»، لوكالة فرانس برس، طالباً عدم الكشف عن اسمه، إن بارنييه اقترح في تشكيلته وزير أوروبا جان نويل بارو لحقيبة الخارجية. وستكون هذه الخطوة بمثابة ترقية لبارو البالغ من العمر 41 عاماً، والذي أثار ظهوره الإعلامي في الفترة الأخيرة إعجاب مراقبين. كما من المقرر أن يتولى برونو ريتايو، الذي يرأس كتلة الجمهوريين اليمينية في مجلس الشيوخ الفرنسي، وزارة الداخلية، بحسب مصادر تحدثت إلى وكالة فرانس برس. وسيُنظر إلى تعيين ريتايو في وزارة الداخلية، التي تشرف على الشرطة والأمن الداخلي، على أنه نجاح كبير لليمين. ومن المرجح أيضاً تعيين أنطوان أرماند (33 عاماً) رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية في البرلمان، وزيراً للاقتصاد. ومن بين الشخصيات الرئيسية التي يقال إنها ستبقى في منصبها هو وزير الدفاع سيباستيان ليكورنو الذي يعتقد أنه يتمتع بعلاقة وثيقة مع ماكرون.

ويدرس ماكرون تشكيلة الحكومة المقترحة، بعد أن اجتمع مع بارنييه، المفوض الأوروبي السابق اليميني الذي كلفه في الخامس من أيلول/سبتمبر الحالي، تشكيل الحكومة الجديدة، وذلك في لقاء استمر 50 دقيقة، مساء الخميس، في قصر الإليزيه حيث عرض عليه تشكيلة حكومته، بحسب «فرانس برس». ويمكن أن يسعى ماكرون إلى استخدام حق النقض ضد مقترحات بارنييه، لكن ذلك من شأنه أن يسبب توترات هائلة مع رئيس الوزراء في هذه المرحلة. وقال مصدر مقرب من الرئيس طلب عدم ذكر اسمه إن ماكرون «لن يفرض رقابة على أي اسم»، فيما كتبت صحيفة لوموند الفرنسية، أمس، أن بارنييه أثار احتمال الاستقالة بعد أيام قليلة من توليه المنصب، ثم تم حل التوترات يوم الخميس. وكان ماكرون الذي يؤكد حرصه على عدم التدخل في تشكيل الحكومة، قد استقبل بارنييه الثلاثاء ثم الأربعاء الماضيين، فيما أفادت تسريبات أن لقاءهما الثلاثاء لم يجر بصورة جيدة.

وأعلن مكتب بارنييه أن «رئيس الوزراء عرض تشكيلة حكومته التي تحترم التوازنات. وستُعلن قبل الأحد»، واصفاً «المحادثات مع ماكرون بأنها كانت «بناءة». وعرض بارنييه في وقت سابق، أول من أمس، مقترحاته على القوى السياسية من اليمين والوسط المرجح أن تشارك في حكومته المقبلة، من دون أن يعلن أي اسم من التشكيلة المقترحة. وأعلن أن حكومته ستضم 38 وزيراً بينهم سبعة أعضاء من حزب ماكرون «الجمهورية إلى الأمام» اليميني، وثلاثة من اليمين، أي حزب الجمهوريين، واثنان من الوسط أي من حزب الحركة الديمقراطية، واثنان من حزبَيْ أوريزون و«أو دي اي» من يمين الوسط، بحسب ما أبلغ رئيس كتلة حزب النهضة غابريال أتال نواب كتلته التابعة لماكرون. وفي حين رفضت عدة شخصيات يسارية المشاركة في الحكومة، ستضم الحكومة يسارياً مستقلاً واحداً فقط هو وزير العدل ديدييه ميغو.

وقدّم بارنييه، أول من أمس، توضيحات بشأن مواضيع أثارت توترات مع شركائه، مؤكداً أنه لن يزيد الضرائب على الطبقات الوسطى، بحسب عدد من المشاركين في الاجتماعات التي عقدها بارنييه، ولا سيما أن نواب معسكر ماكرون هدّدوا بعدم المشاركة في حكومة تخطط لزيادة الضرائب وسط تفاقم الديون والعجز والإعداد لميزانية 2025. فقد ذكّر رئيس ديوان المحاسبة بيار موسكوفيسي الأربعاء الماضي، بأنه من المفترض عرض «مشروع الميزانية» للعام 2025 على البرلمان في مطلع أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، وبعده «الخطة المالية الوطنية المتوسطة المدى التي يجب أن تنقلها الحكومة إلى المفوضية (الأوروبية) بعد ذلك ببضعة أيام». وبشأن الهجرة، يريد رئيس الوزراء الجديد تنفيذ الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء. إلى ذلك نقل البيان الصادر عن مكتب بارنييه رغبته في «تحسين مستوى معيشة الفرنسيين وعمل الخدمات العامة، خصوصاً المدارس والصحة، وضمان الأمن، والسيطرة على الهجرة وتعزيز الاندماج».

(العربي الجديد، فرانس برس)

سيتم الإبقاء على وزير الدفاع من ضمن الحقائب الرئيسية

شرق غرب

خامنئي يعفو عن 2887 سجيناً

أصدر المرشد الإيراني علي خامنئي، عفواً عن آلاف السجناء، من بينهم أجانب وأشخاص متهمون بجرائم ضد الدولة، حسبما أفادت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إرنا)، أمس الجمعة. وذكرت الوكالة أن خامنئي وافق على العفو وتخفيف أحكام 2887 سجيناً بناءً على اقتراح من رئيس السلطة القضائية غلام حسين محسني إيجه، من بينهم 40 مواطناً أجنبياً.

(أسوشييتد برس)

أردوغان يدعو للاستثمار الدفاعي

شدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الجمعة، على أهمية الاستثمار في الصناعات الدفاعية المحلية، بعد تفجيرات أجهزة اتصال لاسلكية في لبنان. وفي كلمة خلال فعالية لقوات الدرك والأمن بمدينة إسطنبول، قال أردوغان: «لمسنا مجدداً مدى الأهمية البالغة للاستثمار في الصناعات الدفاعية عقب الهجمات الإرهابية السيبرانية ضد لبنان».

(الأناضول)

لا لقاء متوقعاً بين بلينكن ولافروف

استبعد نائب وزير الخارجية الروسية، سيرغي ريابكوف، أمس الجمعة، إمكانية عقد اجتماع بين وزير الخارجية سيرغي لافروف ونظيره الأميركي أنتوني بلينكن على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، في ظل استمرار التوتر بين البلدين. وقال رداً على سؤال وكالة ريا نوفوستي بشأن عقد مثل هذا الاجتماع: «لا، واضح، ما الذي يمكننا التحدث عنه معه؟».

(فرانس برس)

البرلمان الأوروبي يعترف بالمعارض أوروتيا رئيساً لفنزويلا

أقر البرلمان الأوروبي، مساء أول من أمس الخميس، قراراً يعترف فيه بإدموندو غونزاليس أوروتيا (الصورة)، رئيساً شرعياً لفنزويلا، رغم إعلان الرئيس الحالي نيكولاس مادورو فوزه في انتخابات متنازع عليها. وجاء القرار الذي لا يعتبر ملزماً ولا يعكس موقف دول الاتحاد الأوروبي، بعد أن تعاون نواب من يمين الوسط مع مجموعة يمينية متطرفة جديدة في خطوة ندد بها النواب اليساريون.

(فرانس برس)

اشتباكات حدودية أفغانية ـ باكستانية

اندلعت اشتباكات مسلحة بين قوات حرس الحدود الأفغانية والباكستانية، مساء أول الخميس، في ولاية خوست شرقي أفغانستان. وأوضح مولا بلال، مدير أمن معبر غلام خان الأفغاني الحدودي مع باكستان في تصريحات لوسائل إعلام أفغانية، أن الاشتباكات استمرت حتى فجر أمس الجمعة، من دون أن يدلي بأي تصريحات حول أسبابها أو ما إذا كانت قد خلفت أي خسائر بشرية بين الطرفين. وترفض الحكومات في أفغانستان بما فيها الإدارة الحالية، خط ديورند الذي يرسم الحدود بشكل رسمي بين البلدين على الساحة الدولية. من جانبها، تتهم باكستان، أفغانستان بضلوعها في الهجمات التي تنفذ على أراضيها، وتقول إن كابل تغض الطرف عن حركة طالبان الباكستانية المتمركزة في أفغانستان.

(الأناضول)

في ظل إصرار مرشحي الانتخابات الرئاسية الأميركية، الديمقراطية كاملا هاريس والجمهوري دونالد ترامب، على دعم إسرائيل، رغم تنامي الحركة المؤيدة لفلسطين في الولايات المتحدة، اختارت حركة «غير ملتزم»، وأعضاؤها من الحزب الديمقراطي معاقبة نائبة الرئيس، بإعلانها عدم تأييد التصويت لصالحها في الانتخابات

حركة غير ملتزم تختار عدم تأييد المرشحة الديمقراطية

غزة تعاقب هاريس

أعضاء من «غير ملتزم» أمام مقر انعقاد مؤتمر الحزب الديمقراطي في شيكاغو، أغسطس الماضي (فاتح اكتاس/الأناضول)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يبدو أن مواقف كاملا هاريس، المرشحة الديمقراطية للانتخابات الرئاسية الأميركية، من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ستكلّفها خسارة أصوات شريحة من المؤيدين للحزب الديمقراطي، لا سيما من العرب والمسلمين الأميركيين، إذ بعد معاقبة 100 ألف منهم الرئيس الأميركي جو بايدن بالتصويت بـ«غير ملتزم»، خلال الانتخابات التمهيدية قبل انسحابه من السباق الرئاسي لصالح نائبته، أعلنت حركة غير ملتزم، أول من أمس الخميس، تراجعها عن تأييد التصويت لنائبة الرئيس، بسبب فشلها في تحقيق مطالب الحركة بشأن وقف دعم تل أبيب، مؤكدة في الوقت ذاته معارضتها التصويت للمرشح الجمهوري دونالد ترامب أو لأي مرشح آخر بما يفضي إلى فوز الرئيس السابق.

لم يمض وقت طويل على مشهد تنافس هاريس وترامب في دعم إسرائيل وحربها خلال المناظرة الرئاسية التي جمعتهما، يوم 10 سبتمبر/ أيلول الحالي، حين قال ترامب إن هاريس «تكره إسرائيل. إذا أصبحت رئيسة، أعتقد أن إسرائيل لن تكون موجودة في غضون عامين»، لترد عليه بالقول إن اتهامها بكره إسرائيل «غير صحيح على الإطلاق»، مذكرة بأنها دعمت تل أبيب «طوال حياتها ومسيرتها المهنية». وأول من أمس، ومن باب التحذير من «أن تزول إسرائيل من الوجود» إذا فازت هاريس في الانتخابات، قال الرئيس السابق أمام القمة الوطنية للمجلس الإسرائيلي الأميركي في واشنطن، إنه إذا خسر انتخابات الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، «سيكون لليهود يد في ذلك»، لأنه «إذا صوّت 60% من الناس للعدو، فإن إسرائيل في رأيي ستزول من الوجود في غضون عامين». وكان ترامب يشير لاستطلاع قال إنه أظهر أن هاريس حصلت على 60% من الأصوات بين اليهود الأميركيين، فيما عبّر عن استيائه من حصوله على أقل من 30% من الأصوات بين اليهود الأميركيين في انتخابات 2016 التي فاز بها، وانتخابات 2020 التي خسرها أمام بايدن. ولم يتضح ما هو الاستطلاع الذي استشهد به الرئيس السابق، لكن استطلاع رأي أجراه أخيراً مركز بيو للأبحاث (مقره في واشنطن)، وجد أن اليهود الأميركيين يفضلون هاريس على ترامب، بنسبة 65% مقابل 34%.

ومن الواضح أن هذا التأييد لهاريس، يأتي وسط تأكيدها أكثر من مرة التزامها بدعم واشنطن لتل أبيب. وكان أبرز إعلان عن ذلك ما شدّدت عليه في أول مقابلة لها بعد ترشحها للانتخابات، على قناة سي أن أن الأميركية نهاية الشهر الماضي، بالقول: «ألتزم الدفاع عن إسرائيل ولن أوقف تسليحها»، معتبرة أن هذا الأمر «لا لبس فيه ولن يتزعزع ولن يتغير». وجاء ذلك بعد أيام من انعقاد المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي، في شيكاغو، منتصف الشهر الماضي، استُبعد فيه الصوت الفلسطيني بعدم السماح لفلسطينيين بالتحدث خلال المؤتمر، مقابل السماح لعائلات محتجزين إسرائيليين في قطاع غزة، باعتلاء منبر المؤتمر.

وكان ممثلو حركة غير ملتزم اعتصموا داخل مقر المؤتمر الوطني الديمقراطي، مطالبين هاريس بالرد بحلول 15 سبتمبر الحالي (السبت الماضي) على طلبات الاجتماع مع الأسر الفلسطينية الأميركية في ميشيغن، والتي فقدت أحباء لها في قطاع غزة، بسبب القنابل التي زودتها الولايات المتحدة لإسرائيل، ومناقشة مطالبهم بوقف توريد الأسلحة لتل أبيب وتأمين وقف دائم لإطلاق النار في القطاع. كما تظاهر الآلاف من الناشطين والمواطنين الأميركيين، أمام مقر انعقاد المؤتمر للإعراب عن تضامنهم مع غزة، منتقدين انحياز الإدارة الأميركية لإسرائيل.

> حثّت حركة غير ملتزم على عدم التصويت لطرف ثالث

الحركة نفسها، أوضحت في بيان أول من أمس، أنها ستستمر في الدعوة إلى تغيير السياسة الحالية من أجل وقف قصف قطاع غزة وإنهاء الدعم الأميركي لجرائم الحرب العسكرية الإسرائيلية. وأضافت أن عدم رغبة نائبة الرئيس في التحول إلى سياسة عدم تصدير الأسلحة لإسرائيل أو حتى إصدار حملتها بياناً واضحاً لدعم احترام القانون الأميركي والدولي لحقوق الإنسان القائم «جعل من المستحيل علينا تأييدها». وقالت الحركة إنها «في هذا الوقت، لا تستطيع تأييد نائبة الرئيس هاريس، كما أنها تعارض رئاسة دونالد ترامب، الذي تتضمن أجندته خططاً لتسريع القتل في غزة مع تكثيف قمع التنظيم المناهض للحرب، كما أنها لا توصي بالتصويت لطرف ثالث في الانتخابات الرئاسية، خصوصاً أن التصويت لطرف ثالث في الولايات المتأرجحة الرئيسية قد يساعد عن غير قصد في فوز ترامب بالرئاسة، نظراً لنظام المجمع الانتخابي (اختيار مندوبين للتصويت لمنصب الرئيس ونائب الرئيس)». ولفتت «غير ملتزم» إلى أنها حثت طوال الأشهر الماضية، هاريس على تغيير سياستها تجاه غزة «ولكن أخطأ المؤتمر الوطني الديمقراطي وحملة نائب الرئيس في توحيد حزبنا قبل شهر نوفمبر من خلال رفض الطلب البسيط لوجود متحدث أميركي من أصل فلسطيني». وأضافت: «الآن تهمش (الحملة) الأصوات المناهضة للحرب، وتدفعهم إلى النظر في خيارات الطرف الثالث أو الجلوس خارج هذه الانتخابات المهمة». وفي الوقت نفسه شدّدت على أنه «في تقديرنا، فإن أفضل أمل لحركتنا في التغيير يكمن في تنمية قوتنا التنظيمية المناهضة للحرب، وهذه القوة سوف تقوضها إدارة ترامب (المحتملة) الذي تفاخر بنفسه بتسريع الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين ووعد بتكثيف قمع النشاط المؤيد للفلسطينيين في الولايات المتحدة». ولهذا السبب حثّت الحركة «الناخبين غير الملتزمين على التصويت ضده وتجنب المرشحين من جهات خارجية قد يعززون فرصه عن غير قصد».

من جهته قال متحدث باسم حملة هاريس، أول من أمس، إن المرشحة الديمقراطية ملتزمة بكسب كل صوت وتوحيد البلاد، مع مواصلة العمل لإنهاء الحرب في غزة. وأحجمت الحملة في وقت سابق عن التعليق على تحول التأييد عنها بين العرب والمسلمين. ولم يكن مسؤولون مكلفون بالتواصل مع المسلمين متاحين لإجراء مقابلات، وفق وكالة «رويترز». علماً أن 77% من الناخبين الديمقراطيين و61% من الأميركيين يعارضون المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل في ظل العدوان على غزة، وفق استطلاع نشرته شبكة سي بي أس الأميركية في يونيو/ حزيران الماضي.

وبدأت حركة غير ملتزم من ميشيغن (حملة اسمعوا لميشيغن قبل الانتخابات التمهيدية في فبراير/ شباط الماضي)، وحصلت على 101 ألف صوت مناهض للحرب، صوّتوا بعدم الالتزام بالتصويت لبايدن خلال الانتخابات التمهيدية، ثم حشدت حركة «غير ملتزم» لاحقاً أكثر من 750 ألف ناخب للتصويت لخيار «غير ملتزم» خلال منافسات الترشح عن الحزب الديمقراطي للرئاسة (التمهيدية في باقي الولايات) للاحتجاج على سياسة بايدن الداعمة لحرب إسرائيل على غزة، قبل انسحابه من السباق في يوليو/ تموز الماضي وتأييده ترشيح هاريس. ونتيجة لذلك حصلت الحركة على 30 مندوباً لتمثيل الناخبين في المؤتمر الوطني الديمقراطي. وفي ولاية ميشيغن أكثر من 300 ألف ناخب من العرب والمسلمين، وفاز فيها بايدن عام 2020 بفارق 154 ألف صوت على ترامب، وربما تعاقب هذه الولاية هاريس بطريقتها، وخصوصاً أنها مقر حركة «غير ملتزم». فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه مجلس العلاقات الأميركية الإسلامية (كير)، أواخر شهر أغسطس/ آب الماضي، ونُشر الشهر الحالي، أن 40% من الناخبين المسلمين في ولاية ميشيغن، أيدوا مرشحة حزب الخضر جيل ستاين في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وأظهر الاستطلاع الذي شمل 1155 مسلماً في أنحاء الولايات المتحدة أن 29,4% أيّدوا هاريس، مقابل 11,2% لترامب، فيما فضّل 34% طرفاً ثالثاً، منهم ستاين التي حصدت 29,1 % من الأصوات.

بدء التصويت الشخصي المبكر

بدأ التصويت الشخصي المبكر للانتخابات الرئاسية الأميركية في بعض الولايات التي تسمح بإجرائه. ويوفر هذا التصويت على الناخبين ازدحام يوم الانتخابات في الخامس من نوفمبر

بدأ أمس الجمعة التصويت الشخصي المبكر للانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2024 في ثلاث ولايات، ممهداً لمرحلة جديدة أمام المرشحَيْن، الجمهوري دونالد ترامب والديمقراطية كاملا هاريس، قبل أقل من سبعة أسابيع على موعد الانتخابات في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. ويعتبر التصويت المبكر، الذي تسمح به بعض الولايات، مؤشراً إلى سير الحملات الانتخابية للمرشحين، لما يشكّله من حالة ارتياح للناخب سواء في الوصول إلى أماكن الاقتراع متجاوزاً ازدحام يوم الانتخابات، وبالتالي عدم التردد بالإدلاء بصوته، أو من ناحية التفكير في خياراته بشكل أعمق، بعيداً عن زخم الحملات مع الاقتراب أكثر من الموعد الرسمي للانتخابات. وستتبع الولايات الثلاث، وهي فرجينيا وداكوتا الجنوبية وميتسوتا، حوالي 12 ولاية أخرى بالتصويت الشخصي المبكر بحلول منتصف أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، على وقع تعزيز مديري الانتخابات المحليين أمنهم، للحفاظ على سلامة موظفيهم وأماكن الاقتراع وضمان عدم العبث ببطاقات الاقتراع وإجراءات التصويت. فقد كان هؤلاء أهدافاً للمضايقات وحتى التهديدات بالقتل منذ الانتخابات الرئاسية عام 2020. كما تحقق السلطات الفيدرالية في مصدر الطرود المشبوهة التي تم إرسالها أو استلامها من قبل مسؤولي الانتخابات في أكثر من 15 ولاية، في الأيام الأخيرة، بما في ذلك ولاية فرجينيا. وفي هذه الولاية نقلت «أسوشييتد برس» عن مديرة الانتخابات ماري لين بينكرمان توقعها أن يساعد التصويت المبكر في تخفيف الحشود يوم الخامس من نوفمبر.

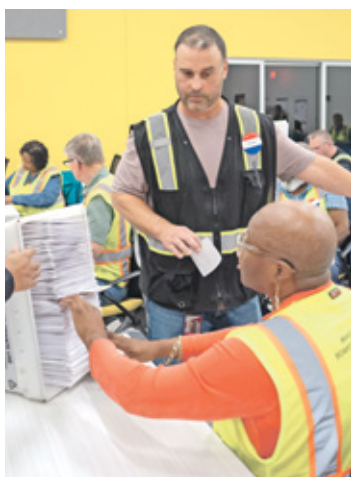
تحضير بطاقات الاقتراع في ولاية كارولينا الشمالية، 17 سبتمبر الحالي (ليسون جويس/ Getty)

كما قال مدير انتخابات مقاطعة فيرفاكس، شمالي فرجينيا، إريك سبايسر، إن ما يقرب من ثلث الناخبين المحليين توجهوا إلى صناديق الاقتراع في يوم الانتخابات الرئاسية عام 2020، مضيفاً أنه يتوقع أن يؤدي السباق الرئاسي الحالي إلى إقبال كثيف. أما في داكوتا الجنوبية، فتحضّرت مقاطعة مينهاها، الأكثر اكتظاظاً بالسكان في الولاية، لإقبال إجمالي بنسبة 80% في التصويت المبكر. وقالت مدققة حسابات المقاطعة ليا أندرسون، لـ«أسوشييتد برس»، إن «العديد من الناخبين قد يختارون الاقتراع الشخصي المبكر بدلاً من بطاقات الاقتراع الغيابي بالبريد لضمان فرز أصواتهم». وحذّر بعض مسؤولي الانتخابات في جميع أنحاء البلاد، الأسبوع الماضي، من أن مشاكل تسليم البريد تهدد بحرمان الناخبين من حق التصويت، فيما ردّ مدير مكتب البريد العام لويس ديجوي في رسالة، الاثنين الماضي، بأنه سيعمل مع مسؤولي الانتخابات لمعالجة مخاوفهم، لكنه أكد مجدداً أن خدمة البريد ستكون في جهوزية تامة.

(أسوشييتد برس، العربي الجديد)